الفصل الثامن

ظاهرة الطلاق المبكر: الملامح والسمات

مقدمة.

أولاً: الملامح العامة لحالات الدراسة.

ثانياً: الأبعاد المؤثرة في وقوع ظاهرة الطلاق المبكر.

ثالثاً: مظاهر وقوع الطلاق المبكر.

رابعاً: آثار الطلاق المبكر.

obeikandl.com

مقدمة

أولاً- الملامح العامة لحالات الدراسة:

ويتضح ذلك من أقوال تلك المطلقات:

ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالة:

ثانياً- الأبعاد المؤثرة في وقوع ظاهرة الطلاق المبكر:

1- الزواج المبكر:

2- الإجبار على الزواج:

3- الاندفاع العاطفي وفقدان الحب بعد الزواج:

4- قصر فترة الخطوبة:

5- عدم التكافؤ التعليمي والثقافي والاجتماعي:

6- العنف وسوء المعاملة:

7- الخيانة الزوجية:

8- تعدد الزوجات:

9- الإقامة المشتركة وتدخل الأهل في الحياة الزوجية:

ثالثاً- مظاهر وقوع الطلاق المبكر:

رابعاً- أثار الطلاق المبكر:

يتحول العالم المعاصر يوماً بعد يوم إلى عالم ينشغل بالمادة أكثر من انشغاله بالقيم والأخلاق، وتحل فيه العلاقات الفردية القائمة على المصلحة محل العلاقات القائمة على العاطفة والمودة. كما تحل فيه الفوضى وعدم اليقين محل العلاقات المستقرة القائمة على قيم أصيلة، لا شيء هنا في العالم المعاصر يقف أمام التغيير وقسوته، حتى إن كانت هذه الخلية الأولى للمجتمع المسماة بالأسرة[568].

([568]) أحمد عبد الله زايد: تفكك أواصر الأسرة في عالم ما بعد الحداثة، ملخص بحث، ضمن مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع، تشخيص للمشكلات واستكشاف سياسات المواجهة، دار الضيافة، جامعة عين شمس، سبتمبر 2004، ص13.

obeikandl.com

ولقد انتبه علماء الاجتماع إلى أهمية التأثيرات التي يمكن أن تخلقها هذه التغيرات المتسارعة على الأسرة. ومن هنا أكد أنتوني جيدنز في كتابه الطريق الثالث على أهمية النظر إلى الأسرة من منظور مختلف في عالمنا المعاصر. ولقد بالغ بعض علماء الاجتماع في وصف حال الأسرة المعاصرة. فبعد أن كانت في الماضي تعتبر "الخلية الأولى للمجتمع" نجد أن البعض يصفها بأنها مؤسسة تتأرجح بين الموت والحياة، وهي أشبه بالجسد الميت الذي يحاول الفاعلون فيه أن يعيدوا إليه الحياة[569].

وفي ضوء ذلك سوف تحاول الباحثة من خلال هذا الفصل رصد الأشكال المختلفة لظاهرة الطلاق المبكر وملامحها العامة كما تراءت للباحثة في الواقع الميداني، وذلك من خلال تحليل نتائج مجموعة من الأسئلة التي تكشف عن مدى العلاقة بين بعض الخصائص الموضوعية لحالات الدراسة، واتجاه هذه الحالات إلى اللجوء للطلاق المبكر ونوعية هذه العلاقة. بالإضافة إلى عرض مختلف تلك الأبعاد المؤثرة في وقوع ظاهرة الطلاق المبكر، ومظاهر هذا الطلاق وآثاره على المطلقات والأبناء وتحليلها من واقع الدراسة، وذلك في محاولة للتعرف على الجوانب المختلفة لتلك الظاهرة وكيفية التغلب عليها أو علاجها.

يعتبر الطلاق مشكلة اجتماعية نفسية وهو ظاهرة عامة في جميع المجتمعات غير أنه يزداد انتشاراً في مجتمعاتنا في الأزمنة الحديثة والطلاق هو أبغض الحلال لما يترتب عليه من آثار سلبية تتمثل في تفكك الأسرة وازدياد العداوة والبغضاء بين أفرادها والآثار السلبية على الأطفال ومن ثم الآثار الاجتماعية والنفسية العديدة بدءاً من الاضطرابات النفسية إلى السلوك المنحرف والجريمة وغير ذلك.

هذا وقد دلت نتائج الدراسة الميدانية أن الطلاق المبكر للزوجة خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج غالباً ما يكون مرتبطاً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تعيش فيها الزوجة، وما تتعرض له من ظلم أو قهر اجتماعي يتمثل في النظرة المتدنية لإمكانياتها سواء المادية أو العقلية مما يؤدي بها إلى الشعور بالإحباط

([569]) المرجع السابق، ص 13.

والكراهية الشديدة للزوج الأمر الذي يدفعها إلى طلب الطلاق من الزوج والإصرار عليه.

وفي هذا الصدد فقد أوضحت جميع حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات بنسبة (100%) أنهن كن يعشن في ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية تتسم بالسوء والقهر الشديدين الناتجين إما عن فقر الزوج وبخله، أو عن إدمانه للمخدرات، أو عن خيانته للزوجة وعلاقته بأخريات، أو عن تحقيره للزوجة ومعاملته السيئة لها ومحاولته التقليل من شأنها، وأنه قد كان لديهن جميعاً الرغبة في التخلص من هذه الظروف وهذا القهر والتطلع إلى حياة أفضل أياً كان ما سيدفعونه من ثمن نظير ذلك.

(أنا عشت مع جوزي سنة واحدة لكن كانت بعشر سنين وأي واحدة غيري ما تقدرش تعاشره يوم واحد بس، أصله كان بخيل أوي، وكمان كان نكدي ولسانه طويل جداً وكان على طول منكد عليا لغاية ما خسيت النص واتمقت وماكنتش برضى أحكي لأهلي، وكان على طول بيقولي انتي فاكرة نفسك واحدة ست، تعالى شوفي الستات عشان كده سبت له كل حاجة ما خدتش إبرة من الشقة طلعت بشنطة هدومي عشان يطلقني الله يسهل له بقى مطرح ما راح) "الحالة رقم 1".

(أنا شفت من جوزي ده وأهله اللي ما حدش شافه من ضرب وإهانه وتعذيب وكنت بصبر وأقول لنفسي يا بنت اصبري عشان العيال يتربوا ويكبروا هاتروحي فين بالولدين وانتي أبوكي وأمك ميتين ومالكيش حد يقف جنبك غير ربنا، لغاية ما شفته بعيني وهو بيخوني مع واحدة من الشارع، ساعتها رميت كل حاجة ورا ضهري وصممت على الطلاق وقلت أنا لو هابيع فجل وجرجير على الرصيف أو حتى هاخدم في البيوت عشان أربي عيالي هأعمل كده بس أطلع بنفسي سليمة قبل ما يجيلي مرض أو اقتل نفسي عشان استريح من عيشته الهم دي) "الحالة رقم 5".

وتلزم الإشارة هنا إلى أن ما تتعرض له المرأة من صور القهر الاجتماعي التي تعبر عن نفسها بوضوح من خلال أشكال التمييز القائمة بين الذكور والإناث في الأسرة والمجتمع، تستمد قوتها وفاعليتها من خلال نسق من القيم والمعايير يحدد

أدوار الذكور والإناث ومكانة كل منهما في المجتمع، كما يحرض هذا النسق على تفضيل الذكور وتعظيم سلطتهم العائلية والاجتماعية على حساب تبخيس وتحقير الإناث وتكريس تبعيتهم، هذا ويستمد نسق المعايير والقيم هذا شرعيته من روافد مختلفة من أهمها الثقافة السائدة، والتراث الشعبي والديني، والقانون، والإعلام[570].

كما كشفت الدراسة الميدانية أيضاً عن أن غالبية حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات وعددهن سبعة وعشرون مطلقة هن من المتعلمات، حيث توجد حالتين منهن حاصلات على شهادات فوق جامعية (ماجستير- دكتوراه)، واثنا عشر منهن حاصلات على مؤهلات عليا (شهادات جامعية)، واثنين منهن حاصلات على مؤهلات فوق متوسطة، وستة منهن حاصلات على مؤهلات متوسطة، وخمسة منهن يعرفن القراءة والكتابة، وذلك بخلاف ثلاثة حالات فقط لا يتمتعن بأي قسط من التعليم ولو ضئيل جداً حيث أنهن أميات لا يعرفن القراءة والكتابة، أما أزواجهن سابقاً فلم يختلفوا كثيراً عن ذلك، حيث تبين أن اثنى عشر زوج من الأزواج السابقين (المطلقين) هم من حملة المؤهلات العليا، وأربعة من الحاصلين على مؤهلات فوق متوسطة، وسبعة منهم حاصلون على شهادات متوسطة، وأربع حالات تقرأ وتكتب، وثلاثة فقط أميين لا يعرفون القراءة أو الكتابة. مما يعطي دلالة هامة وهي أن ظاهرة الطلاق المبكر أكثر انتشاراً بين الفئات المتعلمة وأصحاب المؤهلات أكثر منها بين الأميين أو أصحاب المستويات التعليمية المنخفضة، وأن تعلم الزوجة وبخاصة حصولها على مؤهل عالي (شهادة جامعية) يعد مشجعاً لها على الإقدام على الطلاق، وزيادة الإصرار عليه دون أي خوف من المستقبل، وذلك لتوفر فرص العمل أمامها إلى حد ما مقارنة بغيرها من الأميات.

أيضاً، فقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن أكثر من نصف حالات الدراسة من المطلقات وعددهن ستة عشر حالة هن من العاملات اللاتي يعملن في وظائف

([570]) ليلى عبد الوهاب: العنف الأسري، الجريمة والعنف ضد المرأة، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، 1994، ص26.

تتنوع ما بين الحكومية والخاصة، المرموقة (حالة 4، 7، 9) وغير المرموقة(حالة 10، 28)، أما النصف الآخر من الحالات وعددهن أربعة عشر حالة فهن من ربات البيوت اللاتي لا يعملن ولم يسبق لهن العمل، باستثناء حالة واحدة وهي الحالة رقم (2) التي عملت لفترة محدودة في مجال التدريس لشغل وقت الفراغ قبل إنجابها لطفلها الوحيد، أما عن مهن أزواجهن السابقين (المطلقين) فقد تبين من خلال الدراسة كذلك أن خمسة من الأزواج كانوا يعملون بالتجارة، (تجارة الأحذية، السيارات، النحاس، الذهب، الزجاج) (حالة 5، 12، 15، 19، 29)، أما الآخرين وعددهم إحدى وعشرون زوجًا فقد تنوعت مهنهم بين من يعمل موظفاً في القطاع الحكومي أو الخاص (حالة 1، 6، 11، 18، 20، 24، 26) ومن يعمل في مجال التدريس والهندسة والطب والطيران والشرطة (حالة2، 4، 7، 9، 16، 17، 30)، ومن يعمل بالخارج (بالأعمال الحرة والقطاع الخدمي) (حالة 8، 11)، ومن يعمل بإحدى المهن الحرفية (نجاراً، حداداً، عاملاً للزجاج، طباخاً، سائقاً، بائعاً) (حالة 10، 13، 22، 23، 25، 27)، وذلك بخلاف أربعة من الأزواج كانوا يعانون من البطالة (حالة 3، 14، 21، 28)، هذا وقد ذكرت الحالة رقم 3 بصدد زوجها السابق (مطلقها) أنه كان يعمل فقط بالنصب والاحتيال، حيث كانت عمليات النصب هذه هي المصدر الوحيد الذي يدر له دخلاً. وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي انتشار حالات الطلاق المبكر بين النساء العاملات أكثر منها بين ربات البيوت، وكذلك بين الأزواج أصحاب المهن الرفيعة أو ذات المستوى الاجتماعي المرتفع أكثر منها بين الأزواج أصحاب المهن الحرفية أو الذين يمتهنون مهناً متدنية (يزاولون مهناً تتدرج أسفل السلم الوظيفي أو المهني)، وذلك بالتأكيد لكون النساء العاملات أكثر جرأة وشجاعة في الإقدام على الطلاق لما يتمتعن به أو يحظين به من مكانة أفضل في المجتمع مقارنة بربات البيوت، ولشعور المرأة العاملة بالاستقلالية عن الرجل لما لها من دخل خاص يدفعها إلى رفض القهر والعنف من جانب الزوج، وذلك بعكس ربات البيوت اللاتي غالباً ما يكونن أكثر تعرضاً للقهر والعنف من جانب أزواجهن وأقل قدرة على الوقوف في وجه الزوج والإقدام على الطلاق نظراً لما يشعرن به من عجز واحتياج مادي للزوج

الذي غالباً ما يكون هو المصدر الوحيد للدخل والإنفاق وتربية الأبناء.

بالإضافة إلى ما تقدم فقد كشفت الدراسة الميدانية لأفراد العينة من المطلقات فيما يتعلق بدخل أسرهن السابقة عن أن غالبيتهن لم يستطعن تحديد هذا الدخل وإن كانت تقديراتهن قد أشارت إلى أنه يتراوح ما بين 500 إلى 5000 جنيهاً شهرياً، وقد ذكرت هذه الحالات الستة والعشرون أن مصدر هذا الدخل كان هو العمل فقط سواء كان عمل الزوج بمفرده (حالة5، 12، 13، 15، 18، 19، 22، 23، 24، 25، 27، 29، 30) أو عمل الزوجة بمفردها (حالة 3، 14، 21، 28)، أو عمل الزوج والزوجة معاً (حالة1، 4، 6، 7، 9، 16، 17،20، 26)، وذلك بخلاف الحالة رقم (10) التي أشارت إلى انخفاض دخلها حيث يقدر بحوالي 350 جنيهاً شهرياً ومصدرهم الأساسي عمل الزوجة وأحياناً عمل الزوج الذي كان يعمل عاملاً أرزقياً بشكل موسمي متقطع، وكذلك الحالات (2، 8، 11) التي أشارت إلى ارتفاع دخلها بشكل كبير وملحوظ، حيث كان يصل دخل الحالة (2) إلى 12.000 جنيهاً شهرياً مصدرهم عمل الزوج بمجال الطيران المدني، بينما يصل دخل الحالات (8، 11) إلى 15.000 جنيهاً شهرياً مصدرهم عمل الزوج بالخارج وعمل الزوجة وبعض الأرصدة داخل البنوك. لعل هذه النتيجة تعطي دلالة هامة وهي انتشار حالات الطلاق المبكر داخل الأسر ذات الدخل المتوسط والمرتفع أكثر منها بين الأسر منخفضة الدخل أو ذات المستوى الاقتصادي المنخفض.

كذلك فقد كشفت الدراسة الميدانية عن نتيجة أخرى هامة وهي أن غالبية حالات الدراسة من المطلقات وعددهن خمسة وعشرون حالة ينتمين إلى أصول حضرية، وأن خمس حالات فقط قد جاءت من أسر ريفية معدمة لا تملك قوت يومها، وقد نزحت إلى الحضر أو إلى القاهرة بحثاً عن فرصة عمل ومستوى معيشي أفضل (حالة 10، 12، 22، 25، 28)، وأن جميعهن كن يعشن في أحياء حضرية شعبية تعاني من تخلف مستوى الخدمات بها وانخفاض مستوى المعيشة، أما أزواجهن السابقين فقد تبين أن نصفهم وعددهم خمسة عشر زوجًا بنسبة (50%) ينتمون إلى أصول ريفية،

وأن الغالبية العظمى منهم كانت تقيم قبل الزواج في أحياء شعبية فقيرة مكتظة بالسكان تعاني من انتشار الثقافة الفرعية الداعية إلى استخدام القوة والعنف ضد الزوجة باعتبار أن ذلك يعد سمة من سمات الرجولة.

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي أشارت إلى أن العنف الأسري ضد المرأة ينتشر بين أبناء الطبقات الشعبية الفقيرة، وهذا في حد ذاته يؤكد حالة التناقض الطبقي القائم في المجتمع، وما يعكسه من سوء توزيع للثروة والخدمات والمرافق بين السكان في المناطق المختلفة، مما يدفع بأعداد كبيرة من سكان الريف الأكثر حرماناً للهجرة إلى المدن الكبرى والعواصم بحثاً عن فرص عمل أو مستوى معيشي أفضل، وتعد ظاهرة الهجرة الداخلية إحدى الظواهر المسئولة ليس فقط عن نشأة ما يسمى بظاهرة ترييف المدن، بل أيضاً عن زيادة معدلات الفقر والبطالة وما يصاحبهما من زيادة في معدلات العنف سواء داخل الأسرة أو في المجتمع بصفة عامة[571].

كما كشفت الدراسة الميدانية أيضاً عن نتيجة هامة وهي أن غالبية حالات الدراسة من المطلقات وعددهن ستة وعشرون مطلقة لم يكن لديهن أي صلة قرابيه بأزواجهن السابقين، وإنما كان أزواجهن إما زملاء لهن في الدراسة (حالة 1، 29)، أو أخوة لصديقاتهن (حالة 2، 4، 16، 25)، أو جيران لهن في حي سكني واحد (حالة3، 5، 6، 9، 10، 11، 14، 17، 18، 20، 24، 26، 27، 28)، أو أصدقاء لإحدى زملاء العمل (حالة 7، 21)، أو أصدقاء لأخوة الزوجة (حالة 12، 13، 19، 29)، وذلك بخلاف أربع حالات فقط كانت تجمعهن صلة قرابة بالزوج (حالة 8، 15، 23، 30). وقد أوضحت تلك المطلقات أن وجود صلة القرابة هذه لم يكن لها أي تأثير عليهن أثناء تفكيرهن في طلب الطلاق والإصرار عليه، وذلك لأنهن قد أدركن خطأهن في البداية عندما وافقن على قبول هذه الزيجات إرضاء للأهل وبخاصة للأمهات اللاتي حاولن إقناعهن بأن صلة القرابة هذه ستدفع الأزواج إلى حسن معاملتهن واحترامهن

([571]) المرجع السابق، ص77.

ومحاولة توفير حياة سعيدة لهن، وذلك لتأكدهن بعد الزواج من خطأ هذه الأقاويل ومن فشل الحياة الزوجية القائمة على وجود صلة قرابة بين الزوجين.

(أنا لما قررت أطلق مفيش حاجة همتني، كان كل همي إن أنا أخلص من الجوازه دي وخلاص، ومش مهم إيه اللي هايحصل بعد كده مفكرتش فيه أساساً، وحتى لو والدتي خسرت علاقتها بأولاد عمها كلهم أو حتى بقريبها كلهم وإيه يعني برضه، مش كفاية عملت خاطر في الأول للقرابة لما والدتي قعدت تقولي خدي قريبك هو ده اللي هايحافظ عليكي وهايشيلك جوه عينيه وعمره ما هايرفع إيده عليكي ويديلك قلم، طبعاً هايعمل حساب لأمك، اسمعي كلامي وانتي تكسبي، وأديني أهو سمعت كلامها وخسرت ما كسبتش، قال على رأي المثل قالوا مال اللحمة مشغته قالوا الجزار معرفة، يبقى لسه هاقول قريبي ومش قريبي) "الحالة رقم 8".

هذا وقد أكدت إحدى هذه الحالات أن وجود صلة القرابة هذه كانت دافعاً قوياً للإسراع في الطلاق خاصة عندما بدأت أسرة الزوج في اختلاق المواقف الكيدية والاستفزازية وبدأوا بنشر الأكاذيب والقصص الوهمية (غير الصحيحة) بين أفراد العائلة عن أسباب الخلاف بين الزوجين مما دفع بها إلى الإسراع في رفع دعوى الطلاق حتى تنتهي مشكلاتها مع أسرة الزوج وحتى لا تتأثر صلة القرابة الموجودة بين الأسرتين (حالة 30).

كذلك فقد كشفت الدراسة الميدانية عن نتيجة أخرى هامة تتعلق بمدة الحياة الزوجية الفعلية التي عاشتها حالات الدراسة حتى وقوع الطلاق، والتي تبين أنها تتراوح ما بين شهر واحد إلى 5 سنوات، هي على التوالي بحسب ترتيب الحالات سنة واحدة، 3 سنوات، 3 سنوات، سنة واحدة، سنة واحدة، 3 سنوات، 3 شهور، سنتين، سنتين، سنتين، 6 شهور، سنتين، 5 سنوات، سنتين، سنة، 3 سنوات، سنتين، سنتين، 6 شهور، شهرين، 4 شهور، شهر واحد، 4 سنوات، 3 سنوات، 4 سنوات، سنة، سنتين، 4 سنوات، سنة واحدة، 3 سنوات، حيث بينت الدراسة أن أعلى نسبة للطلاق كانت خلال السنة الأولى

من الزواج، حيث بلغ عدد المطلقات خلال هذه السنة اثنى عشر حالة، ثم تلاها السنة الثانية من الزواج حيث بلغ عدد المطلقات ثماني حالات، ثم تلاها السنة الثالثة حيث بلغ عددهن ستة حالات، ثم تلاها السنة الرابعة حيث بلغ عددهن ثلاثة حالات، ثم تلاها السنة الخامسة بمعدل حالة واحدة فقط، أي أن أكثر من نصف حالات الدراسة لم يمضي على زواجهن أكثر من سنتين، وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي أنه توجد علاقة عكسية بين مدة الحياة الزوجية ومعدلات الطلاق المبكر لدى الأسرة المصرية.

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي تذهب إلى أن هناك علاقة عكسية واضحة بين طول فترة الحياة الزواجية وحدوث الطلاق، فكلما زادت مدة الحياة الزوجية كلما انخفض احتمال وقوع الطلاق، وأنه يمكن تفسير ذلك بأن السنوات الأولى من الزواج تشهد توترات وصراعات متنوعة بين الزوجين نتيجة عدم النضج الكافي بأمور الحياة الزوجية، والأدوار الأسرية، وعدم التخلص من القيم والعادات التي اعتاد كل طرف عليها في أسرته الأولى، بالإضافة إلى الانفصال غير الصحي عن الوالدين، وعدم القدرة على الارتباط العاطفي نتيجة لصعوبة فهم كل طرف للآخر وعدم التوافق مع توقعات الآخر مما يؤدي إلى الإثارة والغضب وازدياد حدة الصراع الذي يتحول إلى انفجار يؤدي إلى إنهاء الزواج في كثير من الحالات[572].

هذا وقد أوضحت الدراسة الميدانية أيضاً أن الغالبية من المطلقات والمخالعات وعددهن خمسة وعشرون مطلقة ومخالعة هن أمهات لأبناء يتراوح عددهم ما بين 1-2 (طفل واحد إلى طفلين) (حالة 1، 2، 3، 4، 5، 6، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 17، 18، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29) وهم على التوالي بحسب ترتيب الحالات ابنة واحدة، ابن واحد، 2 من الأبناء، ابنة واحدة، 2 من الأبناء، ابن واحد، ابن واحد، ابن واحد، ابن واحد، ابنة واحدة، 2 من الأبناء، ابن واحد، ابن واحد، ابن واحد، 2 من الأبناء، ابنة واحدة، ابن واحد، ابنة واحدة، 2 من الأبناء، ابن

([572]) عبد الوهاب جودة عبد الوهاب: الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، رصد للواقع واستكشاف ملامح المستقبل، مرجع سابق، ص ص 248: 249.

واحد، 2 من الأبناء، ابنة واحدة، ابنة واحدة، ابن واحد، ابنة واحدة تتراوح أعمارهم جميعاً ما بين 1 سنة – 4 سنوات.

وقد أكدت تلك المطلقات جميعهن على أن وجود الأبناء لم يكن يمثل عائقاً يحول دون وقوع الطلاق، أو عاملاً يمارس ضغطاً عليهن ويدفعهن إلى الرجوع في قرار الطلاق، وذلك لاستحالة استمرار الحياة مع أزواجهن السابقين، بل إن خوفهن على مستقبل الأبناء وحرصهن على أن يعيش الأبناء في جو أسري سليم وهادئ حتى يتمتعوا بالصحة النفسية الجيدة كان دافعاً لهن للإصرار على الطلاق والانفصال عن الزوج، والاستقلال بالأبناء بعيداً عن الأب، خاصة إذا كان استمرار وجود الأبناء مع الزوج (الأب) يمثل تهديداً لمستقبلهم كما في حالات الخيانة الزوجية (حالة 2، 5)، كذلك فقد شكل وجود الأبناء خاصة في هذا السن الصغير مع ما يتعرضوا له من عنف أو حرمان داخل الأسرة بسبب الأب أو الزوج عامل ضغط نفسي كبير على الزوجة ودافعاً قوياً لها للإقدام على الطلاق المبكر.

ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالات:

(أنا جوزي كان غبي أوي على الولدين وكان بيضربهم جامد، ماكانش عنده رحمة، كان بيقضي اليوم كله بره البيت، ولما يرجع بدل ما يقعد يدلعهم ويلاعبهم، كان بيقعد يشخط ويضرب فيهم عمال على بطال، وياما قلبي وجعني عشانهم، وفكرت أطلق منه عشان غباؤه ده على العيال، لكن كنت برجع تاني وأفكر في مصاريف العيال والعيشة، لغاية ما عمل عملته السوده دي وخاني، قلت لازم بقى أريح نفسي وولادي من الجحيم ده، وطلبت الطلاق واطلقت) "الحالة رقم5".

(أنا ما اطلقتش غير بعد ما اتعذبت كتير بسبب ابني اللي كنت بشوفه محروم من كل حاجة، وأبوه واقف يتفرج عليه، حتى علبة اللبن ساعات ما كنتش بقدر أجيبها له غير لما أخد فلوس من والدي أو والدتي، لأن مرتبي ماكنش بيكفي، هايكفي إيه ولا إيه، إيجار الشقة لوحده كان 250 جنيه أصلها شقة قانون جديد، يعني نص مرتبي كان بيروح على الإيجار والنص التاني كنت بحاول أمشي نفسي بيه بالعافية، وده كله بسبب إن جوزي ده كان دلوعة أبوه، وكان كسلان أوي وما بيحبش الشغل، بيحب بس

قعدة القهوة والسهر بره كل ليله ومش مهم أي حاجة تانيه) "الحالة رقم 14".

وتتفق هذه النتيجة مع بعض التحليلات الاجتماعية التي تذهب إلى أن الصفع الشديد والمتكرر للأبناء يعد من مظاهر العنف وهو يسود أكثر في الأسرة المتصدعة، وكلما زاد عدد الأبناء في الأسر التي تعاني من الضغوط الاقتصادية وبطالة رب الأسرة كلما تعرضوا للإيذاء البدني، كما أنه توجد علاقة عكسية بين الطبقة الاجتماعية (التعليم- الدخل- المكانة- المهنة للأب والأم) وبين الإساءة اللفظية والبدنية المتكررة للأبناء، بمعنى أنه كلما انخفض المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة كلما تعرض الأبناء للإيذاء المتكرر[573].

أما باقي حالات الدراسة من المطلقات وعددهن خمس حالات فلم يكن لديهن أبناء (لم ينجبن أثناء مدة حياتهن الزوجية) (حالة 7، 8، 16، 19، 30)، وذلك إما للعجز الجنسي للأزواج أو لعقم الزوج أو الزوجة، وقد أوضحت الحالتان رقم (8، 16) أن عدم الإنجاب كان سبباً هاماً في وقوع الطلاق، وذلك للرغبة الشديدة في الإنجاب من جانب الطرف الآخر ووجود ضغط نفسي ومعنوي كبير من جانب أهل الزوج أو الزوجة لدفعهم إلى الزواج للمرة الثانية والإنجاب.

ويتأكد ذلك من أقوال تلك المطلقات:

(أنا سبت جوزي عشان ما كانش بيخلف، كان عنده مرض في الدم، وهو صغير جاله التيتانوس وأثر على الكروموزومات عنده وكسر له الخلايا الموجودة في الدم، وحملت وأجهضت 4 مرات بسبب الموضوع ده، والدكاترة كلهم قالوا لي إنه عمره ما هيخلف أبداً، وإن في كل مرة هايحصل حمل هايبقى الجنين مشوه ومش هايكمل، وأنا بصراحة كان نفسي يبقى عندي عيال وخصوصاً أنه ما كانش يستاهل إن الواحده تضحي عشانه وتعيش معاه من غير عيال) "الحالة رقم 8".

(أنا جوزي اتجوز عليا بعد 3 سنين جواز بسبب الخلفة، أصل أنا ما بخلفش، يا

([573]) إجلال إسماعيل حلمي: القيم والعنف الأسري في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص ص 424: 425.

ريت كان بإيدي، والله ما سبت دكتور شاطر إلا ورحت له وبرده ربنا ما أرادش، وهو زي أي راجل كان نفسه يبقى أب ويبقى عنده عيال يجروا ويلعبوا حواليه، يملوا البيت عليه زي ما بيقولوا، وكمان أمه وإخواته كان بيلحوا عليه عشان يطلقني أو حتى يتجوز عليا واحدة تجيب له العيال اللي هو عايزهم، وخصوصاً أمه كانت على طول بتقوله نفسي أشوفلك عيل يا ابني قبل ما أموت، وده كان بيسبب خناقات كتير بيني وبينه والحقيقة هو حاول معايا كتير وحاول يقنعني كتير إني أوافق إنه يتجوز واحده تانيه بس عشان تجيب له العيال، لكن أنا طبعاً رفضت الفكرة من أساسها، وبعد حوالي 3 شهور اتفاجأت أنه اتجوز عليا في السر، فطلبت الطلاق، لكن هو رفض روحت رافعه عليه قضية طلاق للضرر واطلقت بالمحكمة) "الحالة رقم 16".

ومن هنا يتضح أنه على الرغم من أن وجود الأبناء أو عدمه ليس شرطاً لحدوث الطلاق المبكر، إلا أن عدم الإنجاب قد يؤدي إلى تفكك الأسرة الحديثة وتحللها بالطلاق، أو على الأقل استمرار الخلافات والتوترات الأسرية بين الزوجين حديثي الزواج.

أما عن الحالة المعيشية أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تعيشها تلك الحالات وأسرهن قبل وقوع الطلاق، فقد دلت الدراسة الميدانية أن هناك ثلاثة عشر حالة من حالات الدراسة قد أكدن أنهن كن يعانين من انخفاض دخل الأسرة أو عدم كفايته لتغطية جميع أوجه الإنفاق، وأنهن كن يعشن ظروفاً اقتصادية صعبة تكاد لا تتوفر فيها مقومات الحياة الأساسية، وذلك إما نظراً لقلة الدخول الخاصة بأسرهن وعدم كفايتها لتغطية جميع أوجه الإنفاق من مأكل ومشرب وملبس وإيجار وفقاً للقانون الجديد، ومصاريف للأولاد من ناحية، أو لوجود بعض الظروف الاجتماعية السيئة التي يعاني منها أزواجهن من ناحية أخرى، كبطالة الزوج وامتناعه عن العمل (حالة 3،14، 21، 28)، أو تعاطي الزوج للمخدرات التي تلتهم جانباً كبيراً من دخل الأسرة (حالة 3، 10، 12، 25، 27) ، أو لبخل الزوج وعدم رغبته في الإنفاق (حالة 1، 6، 13، 23، 30). وقد أوضح البعض منهن أن المسئولية عن الإنفاق وتحديد أوجه هذا الإنفاق والمبالغ المخصصة لكل بند من البنود كان يقع بالكامل على عاتقهن

نظراً لما يعانيه أزواجهن من بطالة (حالة 3، 14، 21، 28)، بينما أوضح اثنين منهن أن المسئولية عن الإنفاق كانت مسئولية مشتركة بينهن وبين أزواجهن، نظراً لعملهن والذي نتج عنه مساهمتهن بدخلهن كاملاً في الإنفاق على الأسرة ومستلزمات البيت والأبناء (حالة6، 10). أما باقي الحالات فقد أكدن مسئولية أزواجهن كاملة عن الإنفاق نظراً لكونهن ربات بيوت لا يعملن وليس لديهن أية مصادر أخرى للدخل، هذا وقد أكدت جميع هذه الحالات مسئوليتها الكاملة عن تحديد أوجه الإنفاق وبنوده المختلفة وذلك نظراً لكونهن أكثر معرفة ودراية باحتياجات الأسرة ومطالب الأبناء على حد قولهن، موضحات أنه لم يكن هناك غموض فيما يتعلق بالأمور المالية للأسرة، بل كانت واضحة تماماً وذلك لكونه لا يوجد ما يمنعهن أو يمنع أزواجهن من ذكر حقيقة دخولهم، وذلك باستثناء الحالات الثلاثة (13، 23، 30) اللاتي أكدن على غموض الأمور المالية وعدم وضوحها داخل أسرهن السابقة نتيجة لتعمد أزواجهن إخفاء حقيقة دخولهم وعدم الإفصاح عنها، وذلك لعدم رغبتهم في الإنفاق ومحاولتهم الهروب من مسئولياتهم الأسرية، وقد أكدت هذه الحالات جميعها أنه قد ترتب على تلك الأوضاع المالية الرديئة لجوئهن أحياناً إلى الاقتراض من الغير كالأهل أو الأقارب أو الأصدقاء أو بعض الجيران المحيطين، وذلك حتى يمكن لهن توفير المأكل والملبس للأبناء وسداد إيجار المنزل، وأنه كان يتم في الغالب سداد تلك الديون إما عن طريق عمل الزوجة (حالة 3، 6، 10) أو قيام الزوجة ببيع بعض الحلي الخاص بها (حالة 13، 14، 21)، أو بيع بعض أثاث منزلها البسيط (حالة 12، 23، 27، 28). هذا وقد أكدت جميع هذه الحالات الأثنى عشر أن ما عانيناه من ضغط وقهر اقتصادي نتج عن عدم قدرة أزواجهن على الوفاء بمطالب الحياة الأساسية في الوقت الذي تزداد فيه مطالب الفرد وتكثر السلع الاستهلاكية بأنواعها المختلفة ليصبح ما كان كمالياً في وقت سابق ضرورياً وأساسياً في الوقت الحاضر، ورغبتهن في الحصول على جميع متطلباتهن المادية مع عدم قدرتهن على تحقيق ذلك قد ساعد على ازدياد شعورهن بكراهية أزواجهن وزيادة إصرارهن على التخلص من هذه الحياة الزوجية التعسة التي لا توفر لهن ولا لأبنائهن أدنى مطالب الحياة الأساسية. خاصة في ظل لجوء

أزواجهن المستمر إلى التعدي عليهن بالضرب واستخدام أساليب العنف المختلفة ضدهن.

ويتأكد ذلك من أقوال هذه الحالة:

(أنا كنت كل ما أطلب من طليقي ده فلوس كان لازم يضربني ويبهدلني، كمان كان ساعات لما يقولي على فلوس ومارضاش أديله كان يقوم عليا زي المجنون، يفضل يضرب فيا لغاية ما ياخد برضه اللي هو عاوزه، ومرة بقوله له انزل اشتغل وهات لولادك فلوس ضربني كسر لي سنه من سناني، ومرة تانيه رمي السيجارة مولعه عليا وحرقني في إيدي ورجلي) "الحالة رقم 3".

وتتطابق دلالة تلك الأقوال مع بعض التحليلات الاجتماعية التي أشارت إلى أن عنف الزوج أكثر شيوعاً في الأسر التي لا يؤدي الزوج فيها الدور المتوقع منه في الإنفاق على أسرته، ومراقبة سلوك الأبناء وتوجيههم حيث تكون مكانة الزوجة أفضل من مكانة الزوج، كما أن عنف الزوج يعد الملجأ الوحيد له للحفاظ على هيبته في الأسرة وسيطرته على أفرادها، ومما يؤدي إلى تفاقم المشكلة أن بعض الزوجات سواء كن عاملات أو غير عاملات يطالبن بأن يكن لهن رأي وقرار داخل الأسرة مما يزيد من عنف الأزواج وتنكيلهم بهن [574].

هذا بخلاف باقي حالات الدراسة وعددهن سبعة عشر حالة قد أظهرت الدراسة أنهن ينتمين إلى الشرائح الوسطى والعليا في المجتمع وذلك لارتفاع دخل أسرهن الناتج إما عن عمل الزوج فقط أو عن عمل الزوجين معاً، وقد أكدت هذه الحالات كفاية دخل أسرهن والذي كان ينفق على شراء جميع احتياجات الأسرة من مأكل ومشرب وملبس، بالإضافة إلى مصاريف تعليم الأبناء وعلاجهم، ومصاريف التنزه، وكذلك تخصيص جزء من المصروفات للإنفاق على بنزين السيارات وصيانتها وشراء بعض الحلي من حين لآخر، هذا إلى جانب ادخار بعضهن لما يتبقى من نقود

([574]) المرجع السابق، ص 414.

لحين الحاجة إليها، وأنه تبعاً لذلك لم يكن هناك أية ديون على أسرهن وذلك لعدم حاجة الزوجين إلى الاقتراض أو أية مشاكل اقتصادية تعاني منها تلك الأسر(حالة 2، 4، 5، 7، 8، 9، 11، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 22، 24، 26، 29)، وقد أوضحت بعض هذه الحالات أن المسئولية عن الإنفاق وتوجيهه كانت مسئولية مشتركة بين الزوجين، بحكم عملهن بجانب أزواجهن مؤكدات على وجود وضوح تام فيما يتعلق بالأمور المالية داخل الأسرة وحرية في التصرف فيها من جانب الزوجين (حالة1، 4، 7، 9، 11، 16، 17، 20، 26) أما البعض الآخر منهن فقد أوضحن أن الأزواج هم المسئولون عن الإنفاق، أما توجيه هذا الإنفاق وتحديد بنوده في ضوء متطلبات الأسرة فكان من مسئوليتهن (حالة2، 5، 8، 15، 18، 19، 22، 24، 29).

هذا وقد ذكرت حالتين اثنين من حالات الدراسة من المطلقات أن سفر أزواجهن للخارج بعد فترة قصيرة من الزواج كان له تأثير كبير على زيادة معدلات الإنفاق وشراء بعض السلع الاستهلاكية وتحسن الأحوال المعيشية لأسرهن مقارنة بما كانت عليه الظروف في بداية حياتهن الزوجية وقبل سفر أزواجهن للخارج.

ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالات:

(بعد السفر اتحسنت أحوالنا المادية أوي غير قبل السفر خالص، كان جوزي كل ما ينزل أجازه يجيب لنا معاه أجهزة كهربائية وأدوات منزلية وبطاطين وملابس مستوردة ودهب ليا ولإخواته البنات، كمان مصروف البيت زاد، كان الأول بيديني 500 جنيه في الشهر قبل ما يسافر، لكن بعد السفر كان بيبعت لي 1000 جنيه وساعات أكتر) "الحالة رقم 8".

(إحنا قبل ما نسافر الإمارات ما كناش لاقيين ناكل، كنا بنقضي عشانا نوم زي ما بيقولوا، بس بعد السفر الوضع اتغير، بقى معانا فلوس كتير، كنا بنشتري كل حاجه نفسنا فيها، رغم أن الحاجة هناك غالية مش زي هنا في مصر، بس مرتب طليقي كان كبير، كنا بنجيب كل اللي احنا عايزينه وكنا بنحوش الباقي كمان، ده غير الفلوس اللي كان بيبعتها لأهله هنا في مصر مساعدة ليهم عشان ظروفهم على قدهم) "الحالة رقم 11".

هذا وقد أوضحت جميع حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات باستثناء الحالتين رقم (29، 30) اللاتي تدينان بالديانة المسيحية، والحالات رقم (1، 2، 4، 5، 10، 12، 13، 15، 18، 21، 23، 24، 26، 27) واللاتي تم طلاقهن ودياً بتدخل الأهل والأقارب أنهن قد طلبن الطلاق من الزوج قبل اللجوء إلى المحكمة وقيامهن برفع دعاوي الطلاق أو الخلع، ولكنه رفض مصراً على تعذيب الزوجة وإذلالها، ورغبة في تركها "معلقة" كما جاء على لسان تلك الزوجات، مؤكدات أنه لم تنجح أية محاولات للتدخل من جانب الأقارب أو الأصدقاء أو الجيران لإقناع الزوج بالتطليق ودياً وعدم الدخول إلى ساحات المحاكم، وذلك لعناد هؤلاء الأزواج وإصرارهم على عدم التطليق، وفي هذا الصدد فقد أوضحت الحالتان رقم (29، 30) واللاتي يعانين من العجز الجنسي للأزواج أن لجوئهن إلى رفع دعاوى قضائية للحصول على حكم بالطلاق المدني لم يأتي إلا بعد لجوئهن أولاً إلى المجلس الإكليريكي العام بالعباسية للحصول على تصريح بالبطلان (بطلان الزواج)، إلا أنهن لم يتمكن من الحصول عليه، فعلى الرغم من اعتراف الكنيسة بالعجز الجنسي والخيانة الزوجية والجنون كأسباب لبطلان الزواج، إلا أن المجلس الإكليريكي قد رفض الاعتراف بحالات أزواجهن وإعطائهن البطلان، معللاً ذلك بأسباب غير منطقية من وجهة نظر تلك الزوجات. مما أدى إلى شعورهن بالغضب الشديد واليأس والرغبة في الثورة العارمة لهذا السبب.

ويتضح ذلك من أقوال هاتين الحالتين:

تقول الحالة الأولى:

(أنا عشت مع جوزي سنة كاملة ما قربش مني فيها غير مرتين اتنين بس، وكان ساعتها واخد برشام مقوي من دكتور الصيدلية، هو في البداية ما كانش عارف يقيم علاقة زوجية إزاي وعرف بعد كده من الدكاترة والصيادلة، وكان كل يوم يدخل البيت الساعة 3 الفجر عشان ما يجيش جانبي، كمان هو كان عنده السكر وعنده مرض نفسي بياخد له مهدئات وعلاج كتير وكل ده طبعاً أثر عليه جنسياً جامد، وبعد العذاب ده كله اللي الواحد شافه المجلس رفض يديني بطلان وقالولي طالما الزوج أنجب يبقى

مش من حقك تطلقي منه، وفضلت سنة بحالها أحاول أقنعهم أنه عاجز جنسياً وأنه ما ينفعش زوج، لكن مفيش فايده عشان كده رفعت قضية طلاق في المحكمة واطلقت، صحيح الكنيسة مش عايزة تعترف بطلاق المحكمة، لكن مش مهم اعترافها لأني مش هاتجوز تاني، أنا هاعيش لبنتي، مستحيل أكرر تجربة الزواج تاني بعد اللي شفته، أنا أساساً كرهت الرجاله خلاص، كفايه أوي على كده) "الحالة رقم 29".

تقول الحالة الثانية:

(أنا قعدت متجوزة 3 سنين ولسه بنت، جوزي ما كانش له في حاجة خالص، كنا عايشين إخوات، وأنا كانت صابرة على أمل أنه يتحسن أو يتعالج، لكن للأسف راح لدكاترة كتير وخد علاج كتير بدون فايده، ودكتور كبير أوي قالي إنه مفيش أمل منه خالص وأن العلاج والمحاولات دي كلها تضييع وقت، ومع ذلك المجلس ما وافقش على البطلان وقالوا لي اصبري شوية كمان، بكره جوزك يخف ويبقى كويس، ما عرفش جابوا الكلام ده منين إذا كانت حالته ميئوس منها، بالذمة مش حرام يكون من حقي اطلق وأدوخ الدوخة دي، اشمعنى المسلمين بيطلقوا بسهولة، واشمعنى احنا كده يرضي مين ده، اقعد بالسنين أجري على الكنيسة شوية وعلى المحكمة شوية عشان أطلق وأخلص من الجوازه دي) "الحالة رقم 30".

وفي هذا الصدد، فقد أوضح بعض الإخباريين من الأخصائيين الاجتماعيين الموجودين داخل مكاتب التسوية بمحاكم الأسرة: أن عدم اعتراف الكنيسة بالطلاق غالباً ما يؤدي إلى لجوء الزوجات الأقباط إلى الانفصال الجسدي عن أزواجهن لسنوات طويلة دون محاولة اللجوء إلى طلب الطلاق، وأن الكنيسة في البداية كانت تسمح بالطلاق في حالة اختلاف الطائفة بين الزوجين، إلا أنه مع زيادة حالات الطلاق بسبب تغيير الزوجات لطوائفهن، رفضت الكنيسة التفريق أو التطليق حتى في حالة اختلاف الطائفة مما جعل البعض منهن يلجأن إلى تغيير الملة بشكل مؤقت خصيصاً للحصول على الطلاق، وأن عدم اعتراف الكنيسة بالطلاق المدني (طلاق المحكمة) غالباً ما يؤدي إلى لجوء الزوجة أو الزوج (الصادر لصالحه الحكم) إلى كنيسة نائية (في القرى) للحصول على تصريح ثاني بالزواج، وأن أسباب الطلاق المبكر الأكثر

انتشاراً لدى الأقباط من واقع عملهم بمحاكم الأسرة هي: الضعف الجنسي أو العجز الجنسي، بخل الزوج، الانحلال الخلقي أو الخيانة الزوجية من جانب الزوج أو الزوجة خاصة إذا لم يستطع الطرف الثاني إثبات تلك الخيانة، العنف وسوء المعاملة من جانب الأزواج غالباً.

هذا وقد أوضحت الدراسة الميدانية لجميع حالات الدراسة من المختلعات وعددهن عشرة بنسبة (100%) أن قيامهن برفع دعاوي خلع يرجع في المقام الأول إلى سرعة الحكم في دعوى الخلع مما يجنبهن طول أمد التقاضي، بالإضافة إلى خوف بعضهن من عدم القدرة على إثبات الضرر الذي يقنع القاضي لكي يحكم لهن بالطلاق للضرر، خاصة مع إمكانية أن يأتي الزوج بشهود نفي ينفون ما تدعي به الزوجة من الضرر الواقع عليها.

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أنه رغم التغيرات الحادثة على أوضاع المرأة المصرية في مجالات التعليم والعمل،ورغم التطوير الحادث – لاسيما في الفترة الأخيرة- على القوانين والتشريعات، إلا أن هناك ثغرات كثيرة، ومشكلات في التطبيق تسمح في النهاية بإعاقة الاستفادة منها أو الانتفاع من حكمة وجودها، فالطلاق للضرر على سبيل المثال يقف دون التمتع به قدرة المرأة على تقديم الأدلة المادية على ما لحق بها من ضرر وعلى شهادة الشهود، هذا بالرغم من أن الأضرار قد تكون نفسية ومعنوية أكثر منها مادية، ومن ثم فلا أحد يمكن أن يقرر هذا الضرر سوى المضرور نفسه. ورغم عدم وجود علاقة بين الدين وبين إعمال هذا النص إلا أن ترك تقدير ذلك لأي سلطة قضائية أو غيرها. إنما يعود بأضرار كثيرة، ويعوق حصول المرأة على حق أقره الشرع والقانون، وينسحب هذا الحال على تقدير القاضي أيضاً للعنف ودرجته المبررة لإصدار حكم فيه، ووثيقة الزواج بشروطها غير المعمول بها، والطلاق الغيابي ومشاكله الكثيرة لإثباته وتوثيقه، ومشاكل أخرى كثيرة تتناول النفقة، والولاية على الصغير، ورؤية الصغير،

والحضانة.. الخ[575].

كذلك فقد كشفت الدراسة الميدانية عن جانباً هاماً من جوانب دراسة تلك الظاهرة، يتعلق بأعمار المطلقات والمطلقين من حديثي الزواج عند الزواج، حيث أنه بالنظر إلى أعمار هؤلاء المطلقات عند بداية الزواج يتبين أنها تنتمي جميعها إلى المرحلة العمرية من 17- 27 سنة وهي على التوالي بحسب ترتيب الحالات:

25 سنة، 23 سنة، 23 سنة، 35 سنة، 18 سنة، 20 سنة، 27 سنة، 22 سنة، 26 سنة، 21 سنة، 22 سنة، 23 سنة، 18 سنة، 22 سنة، 20 سنة، 25 سنة، 24 سنة، 21 سنة، 17 سنة، 22 سنة، 23 سنة، 18 سنة، 23 سنة، 20 سنة، 17 سنة، 22 سنة، 17 سنة، 19 سنة، 23 سنة ، 24 سنة، وهذا يعني أن غالبية حالات الدراسة من المطلقات قد تزوجن في سن صغيرة، حتى أن البعض منهن قد تزوجن تحت سن العشرين، وهن قليلي الخبرة بشئون الحياة الزوجية وكيفية بناء أسرة متماسكة غير قادرين على تحمل مسئولية الزواج وتبعاته.

كما كشفت الدراسة الميدانية أيضاً عن صغر أعمار المطلقين من الرجال عند الزواج، حيث تبين أنها تنتمي جميعاً إلى المرحلة العمرية من 20- 35 سنة، وهي على التوالي بحسب ترتيب الحالات: 25 سنة، 25 سنة، 27 سنة، 40 سنة، 27 سنة، 28 سنة، 30 سنة، 28 سنة، 28 سنة، 23 سنة، 27 سنة، 28 سنة، 35 سنة، 26 سنة، 29 سنة، 28 سنة، 24 سنة، 26 سنة، 23 سنة، 23 سنة، 33 سنة، 20 سنة، 26 سنة، 25 سنة، 25 سنة، 27سنة، 31 سنة، 33 سنة، 32 سنة، 26 سنة، وهذا يعني أن غالبية حالات الدراسة من المطلقين أيضاً قد تزوجوا تحت سن الثلاثون، بل أن البعض منهم قد تزوج في سن صغير لا يتعدى الخامسة والعشرون مما يعني أنهم قد تزوجوا وهم قليلو الخبرة بالحياة، غير مؤهلين لتحمل مسئولية أسرة بأكملها، وغير مؤهلين كذلك لمواجهة ما قد يأتي به الزمن وتأتي به الحياة الزوجية

([575]) نادية حليم سليمان: الآثار الاجتماعية للخلع، دراسة مقارنة بين الخلع والتطليق، مركز قضايا المرأة المصرية، مؤسسة أهلية مشهرة، 2003، ص54.

من عواصف أو مشكلات يلزم لحلها أن يكون الزوج الذي يملك بيده زمام الأمور داخل الأسرة متمتعاً بالحكمة والحنكة اللذان لا يتوفران لمن هم صغيري السن من الشباب.

ويتأكد ذلك من أقوال هذه المطلقة:

(أنا طليقي ده كان سنه صغير ومدلع، كان ابن أمه بمعنى أصح، وما كانش عنده خبرة بالحياة ولا بيفهم حاجة، كان فاكر إن الرجولة هي أن الراجل يضرب مراته ويستخدم قوته ضدها، عشان كده كان بيضربني كل شوية، عمال على بطال وعلى أتفه سبب وخصوصاً لما كانت الفلوس بتقل في إيده ما كانش بيلاقي حد يطلع غيظه فيه غيري، كما كان فاكر إن الست لازم تسمع كلام جوزها في كل حاجة حتى في الغلط، عشان كده ما كانش المفروض أمه تجوزه في السن ده، كان المفروض تستنى عليه شوية لغاية ما يعقل وينضج ويعرف معنى الحياة الزوجية) "الحالة رقم 20".

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي تشير إلى استمرار ارتفاع نسبة الزواج المبكر داخل الأسرة المصرية وإن كان بدأ في التناقص نسبياً في الفترات الأخيرة نتيجة الضغوط الحياتية، وتقلص فرص العمل وندرة مصادر الدخل وارتفاع الأسعار بالنسبة للعقارات والمستلزمات الأخرى، وتؤكد على أهميته كسبب في حدوث الطلاق المبكر وتعلل ذلك بثقافة المجتمع المصري الذي ما زال يقدس الزواج ويتخذه وسيلة لحماية الفتاة، إضافة إلى انتشار الفقر ومن ثم فإن الزواج المبكر يعد فرصة للتخفيف من الأعباء المادية للأسرة، إلا أن الزواج في السن المبكر لا يؤهل الأفراد لتحمل مسئوليات الحياة الزوجية، لأنهم ليسوا بالنضج الكافي لتحمل الأدوار الزوجية، مما يؤثر على نمط الاستقرار، ومن ثم الفشل في أداء الأدوار فيحدث الانفصال وتتفوض دعائم الأسرة. كما أن نقص الإعداد للدور الزواجي، نتيجة الزواج في سن مبكر يقلل من كفاءة الفرد في ممارسة أدواره[576].

([576]) عبد الوهاب جودة عبد الوهاب: الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، مرجع سابق، ص ص 247: 248.

كما تتفق تلك النتيجة أيضاً مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي أشارت إلى أن عنف الشباب يرجع إلى طبيعة مرحلة الشباب وما تتميز به من خصائص فسيولوجية ونفسية واجتماعية. فالشباب لديه قدراً هائلاً من الطاقة العضلية والنفسية، وهو بذلك يعد أكثر الفئات الاجتماعية قدرة على العمل وبذل الجهد، ومع هذا لا يتاح للشباب في ظل وجود التناقضات العديدة التي يمتلئ بها المجتمع فرصة للقيام بأدوار إنتاجية، كما أنه لا يلقي في نفس الوقت اعترافاً من جانب الكبار بوجوده الذاتي والموضوعي، ومن هنا فعندما تقل أمام الشباب فرص الحياة المختلفة التي يوفرها له المجتمع، وعندما يعجز الواقع الموضوعي عن توفير ما يحتاج إليه من فرص كافية للإرضاء أو للإشباع العضوي والنفسي والاجتماعي، فإن طاقته قد تتحول إلى طاقة عدوانية مدمرة (577).

أيضاً، فقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن بعض حالات الدراسة من المطلقات وعددهن خمسة لم يكن لهن أي دور في اختيار الزوج، وإنما أجبرن عليه لإرضاء الأسرة بوجه عام والأب بوجه خاص (حالة 8، 15، 22، 23، 30)، مما يعد مظهراً من مظاهر القهر الاجتماعي الذي ما زال حتى الآن يمارس على الفتاة داخل المجتمع المصري، كما أن عدم استمرار هؤلاء المطلقات في حياتهن الزوجية لفترات طويلة أو لمدد تكاد تكون قصيرة جداً، يؤكد رفضهن للقهر الواقع عليهن سواء من جانب الزوج والأسرة، أو من جانب الأوضاع والظروف التي يعشنها، أو من جانب الاثنين معاً.

ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالات:

(أنا اطلقت من جوزي عشان ما كنتش بحبه وعمري ما حبيته خالص وطوال السنتين اللي أنا عشتهم معاه هو كان عارف كده وعارف إني اتجوزته غصب عني، وإن أهلي هما اللي ضغطوا عليا وجوزوني له بالعافية عشان كان ابن عم أمي، وأمي

---

(577)عزت حجازي: الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها، عالم المعرفة، 1987، ص ص 8: 12.

كانت مصممة تجوزني له، وأنا كان ساعتها برضه سني صغير ومعرفش مصلحتي فين، عشان كده أنا بقول إن أهلي هما السبب في طلاقي وفي اللي حصلي ده وعمري ما هاسامحهم أبداً) "الحالة رقم 8".

(أنا اتجوزت جوزي ده بالعافية، أبويا هو اللي كان عاوزني أتجوزه، وأنا ما كنتش عايزاه ولا عايزه غيره، ما كنتش عايزه أتجوز دلوقتي خالص ولا الجواز ده كان في دماغي أصلاً، ويمكن عشان كده ماقدرتش أحبه، وهو كمان كان تافه ومالوش شخصية، والحمد لله إن هما طلعوا قانون الخلع ده وقدرت أخلص من الهم ده بسرعة) "الحالة رقم 22".

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن الإجبار على الارتباط بالزواج وعدم الإقتناع بالآخر يعد عاملاً مؤثراً في احتمالات حدوث الطلاق وتفكك الأسرة المصرية، فالفرد الذي يقرر اختيار شريك الحياة بنفسه يكون أكثر قدرة على مواجهة مشاكل الحياة الزوجية ممن يعتمد في الاختيار على الآخرين كالأهل والأصدقاء والجيران وبالتالي يكون احتمال دوام الأسرة والتقليل من الانفصال أكبر[578].

وفي هذا الصدد فقد كشفت الدراسة الميدانية أيضاً عن جانباً هاماً من جوانب دراسة هذه الظاهرة وهي أن نصف حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات وعددهن خمسة عشر حالة بنسبة (50%) قد تزوجن زواجاً غير تقليدياً بعد إقامة علاقة عاطفية وتبادل لمشاعر الحب مع أزواجهن السابقين استمرت لفترات غير قصيرة قبل الزواج (حالة 1، 2، 3، 6، 9، 12،10، 13، 14، 16، 18، 20، 24، 26، 27). وقد أوضحت جميع هذه الحالات أنهن قد فوجئن بعد الزواج بأن هذا الحب من جانب الأزواج قد تم فقدانه بسرعة وهو ما يعني أنه لم يكن حباً حقيقياً، وإنما كان حباً مزيفاً أو وهماً لا علاقة له بالمشاعر الصادقة والإخلاص اللذان ينبغي توافرهما

([578]) عبد الوهاب جوده عبد الوهاب: الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، مرجع سابق، ص253.

بين الزوجين، وأن التجربة الفعلية قد أثبتت أنهن قد أخطأن في اختيار شريك الحياة بهذه الطريقة القائمة على العاطفة فقط، دون النظر إلى الجوانب الأخرى الأكثر أهمية كشخصية الزوج، أو أخلاقه، أو تدينه، وأن الحب الصادق وإن وجد لا يكفي وحده لإقامة حياة زوجية ناجحة، وإنما لا بد من توافر مقومات أخرى عديدة كالتكافؤ في السن، والمستوى التعليمي، والاجتماعي بين الزوجين وأنه يجب تحكيم العقل والتفكير جيداً من قبل الفتاة قبل الإقدام على هذه الخطوة وقبل اختيار شريك الحياة، وذلك لأن الاختيار السليم للزوج من أهم الأسباب التي تؤدي إلى نجاح واستمرار الحياة الزوجية. أما النصف الآخر من حالات الدراسة وعددهن خمسة عشر حالة أيضاً بنسبة (50%) فقد أوضحن أن زواجهن كان زواجاً تقليدياً لم يسبقه أية علاقة عاطفية (حالة4، 5، 7، 8، 11، 15، 17، 19، 21، 22، 23، 25، 28، 29، 30)، وأنهن قد أقبلن على الزواج بهذه الطريقة لاقتناعهن التام بتلك النظرية القائلة بأن الحب الحقيقي يأتي بعد الزواج وليس قبله، وأن المعاملة الحسنة من جانب الزوج لزوجته ومحاولته التقرب منها، والاحترام المتبادل بينهما، كل هذا يؤدي إلى خلق الحب الصادق والمودة والألفة بين الزوجين، وقد ذكرت إحدى هذه الحالات أنها قد شعرت بالندم بعد الزواج لتأكدها من خطأ هذه النظرية وأنه لا بد من توفر قدر كاف من الحب قبل الزواج حتى يمكن للزوجين التغلب على صعوبات الحياة الزوجية ومشاكلها الكثيرة (حالة 17).

وتتفق هذه النتيجة مع بعض التحليلات الاجتماعية التي ترى أن فقدان المشاعر العاطفية بين الزوجين يرتبط بزيادة نسبة الطلاق. وتنخفض درجة الإحساس والعواطف بين الزوجين بسبب صعوبة فهم الرسائل الانفعالية لبعضهن البعض، فالرجال أكثر ميلاً إلى إساءة فهم الرسائل الانفعالية للزوجات، كما أن عدم وجود مشاركة انفعالية بين الزوجين تسمح بتبادل التنفيس عن المشاعر الحبيسة التي قد يعاني منها أحدهما أو كلاهما ينتج ما يسمى الطلاق العاطفي [579].

---

(1) هبة محمد على حسن: الإساءة إلى المرأة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003، ص103.

وربما يعود فقدان الحب بين حديثي الزواج الآن إلى التغير السريع، والتحول نحو تبني قيم اجتماعية مادية بعيدة إلى حد ما عن القيم الأسرية الأصيله المبنية على الحب، وأن عدم وجود الحب أو فقدانه بسرعة قد يؤدي إلى ظهور التوترات الأسرية ويعجل بحدوث الطلاق.

هذا وقد أوضحت الدراسة الميدانية لأفراد العينة من المطلقات أن غالبية حالات الدراسة وعددهن سبعة وعشرون حالة لم تكن لديهن فترة خطبة كافية لاكتشاف عيوب أزواجهن (السابقين) ودراسة طبائعهم وسمات شخصياتهم المختلفة، حيث تراوحت فترة ما قبل الزواج (الخطبة) لديهن ما بين شهر إلى 8 شهور فقط، وهذه المدد على التوالي بحسب ترتيب الحالات هي: شهرين، 6 شهور، 3 شهور، شهرين ، شهرين، شهرين، 4 شهور، 3 شهور، 3 شهور، 7 شهور، 5 شهور، 6 شهور، 4 شهور، 3 شهور، شهرين، شهرين، شهر ونصف، شهرين ، شهرين، شهر، 8 شهور، شهرين، 4 شهور، شهرين، شهرين، 3 شهور، 3 شهور. وقد أوضحت جميع هذه الحالات أن قصر فترة الخطوبة كان عاملاً أساسياً في فشل حياتهن الزوجية ووقوع الطلاق بعد هذه الفترة القصيرة من الزواج، وذلك لأنه لم يتسنى لهن التعرف على نقاط الضعف الموجودة لدى أزواجهن ومحاولة معالجتها قبل الإقدام على الزواج وبدء الحياة الزوجية، وذلك بخلاف حالات ثلاثة فقط (1، 18، 24) أوضحن امتلاكهن لفترة خطوبة طويلة نسبيًا (سنة- سنتين- سنة و8 شهور)، وأن طول مدة الخطوبة كانت من العوامل الهامة في حدوث الطلاق، وذلك لكثرة الخلافات والمشاجرات المستمرة بين الأهل حول التجهيزات الخاصة بالزواج وشراء الأثاث وتوفير مسكن الزوجية وتحديد الالتزامات الخاصة بكل من الزوج والزوجة، والتي استمرت في ذهن الزوج والزوجة وأسرهم بعد الزواج، ومن ثم أثرت على العلاقة الزوجية ومهدت لحدوث النزاعات الأسرية، يضاف إلى هذه الصراعات التدخلات من جانب الأقارب والجيران الأمر الذي ترتب عليه وقوع الطلاق.

ويتأكد ذلك من أقوال هذه الحالات:

تقول المطلقة الأولى:

(أنا قعدت سنتين مخطوبة، سنة كانت كويسة، والسنة التانيه كلها مشاكل، بسبب شراء العفش والجهاز، وخصوصاً لما جوزي راح اشترى أوضة النوم من غير ما ياخد رأيي ولا رأي أهلي فيها، وكمان ساعة الاتفاق على ميعاد كتب الكتاب، وفي كتابة القايمه، أمه ادخلت وعملت مشاكل من غير سبب، أصل حماتي كانت بتدخل في كل حاجة وده سبب مشاكل كتير بين أهلي وبين أهله، لدرجة أن والدي كان مصمم يفسخ الخطوبة ويرجع لهم الشبكة قبل ميعاد الزفاف بأسبوع، لولا خلاني اللي ادخلوا في الموضوع وصلحوا العيلتين على بعض، لكن برضه اللي في القلب في القلب، يدوب مفيش شهرين تلاته وبدأت حماتي تتخانق معايا وتعايرني بكل حاجة حصلت قبل الفرح، وكانت على طول بتفكرني بمشاكل والدي معاهم، وكل ما تشوف وشي تسمعني ما أكره، وفضلنا على كده لغاية ما سبت البيت واطلقت) "الحالة رقم 18".

وتقول المطلقة الثانية:

(كل خلافاتنا أنا وجوزي في فترة الخطوبة كانت بسبب دخوله وخروجه كل يوم والتاني عندنا، وكل شوية عاوزني أخرج معاه ونسهر سوا، وده طبعاً خلق مشاكل كتير بينه وبين بابا اللي ما كانش عجباه التصرفات دي وكان تملي بيتخانق معاه ومعايا، وكان بيقولي ده مش جوزك ده يدوب خطيبك بس، لما يكتب عليكي وتروحي بيته ابقوا اعملوا اللي انتم عايزينه) "الحالة رقم 1".

وتتطابق دلالة هذه الأقوال مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي تذهب إلى أن فترة ما قبل الزواج من أهم الفترات في تحقيق التوافق والانسجام وتقريب وجهات النظر، إلا أنه نتيجة الانفتاح الثقافي على المجتمعات الأخرى، أصبحت العلاقات بين العروسين في فترة ما قبل الزواج تأخذ نفس المسار والتحرر الزائد، ومن ثم الدخول في علاقات زائدة عن المقبول ثقافياً، مما يؤدي إلى نشوء الخلافات في الرأي، والصراعات بين الأهل وأحد العروسين، مما يسبب ترتيب هذه الخلافات لتصبح عاملاً فاعلاً في النزاعات الزواجية بعد الزواج. ومن هنا فإن تحولات ما بعد الحداثة والانفتاح الثقافي وسيادة القيم الغربية قد غيرت من أنساق القيم الأسرية، خاصة فيما

يتعلق بالطقوس التقليدية للزواج وتكوين الأسرة، ومن ثم الدخول في صراعات وتوترات تؤدي إلى إنهاء الزواج وتحلل الأسرة بالطلاق[580].

هذا وقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أنه عندما يكون هناك فارقاً في المستوى التعليمي أو الاجتماعي بين الزوجين لصالح الزوجة قد يعد ذلك سبباً هاماً في فشل الحياة الزوجية ووقع الطلاق المبكر نظراً لكثرة المشكلات والمشاجرات بين الزوجين والناتجة عن شعور الزوج بالنقص والدونية أمام زوجته ومحاولته المستمرة لتحقيرها والتقليل من شأنها، حتى على الرغم من محاولة الزوجة عدم إشعاره بذلك الفارق.

ويتأكد ذلك من أقوال هذه المطلقة:

"(أنا جوزي كان بيغير مني جداً عشان أنا معايا ليسانس أداب قسم فلسفة، وهو كان معاه معهد سنتين، كمان عيلتي كانت أغنى من عيلته وده كان مسبب له عقدة نفسية، كان تمالي يقولي إنتي فاكرة نفسك بتفهمي أوي، إنتي ولا حاجة، وكان بيتعمد يقولي الكلام ده قدام أهله، وده طبعاً كان بينرفزني جداً ويخليني أتخانق معاه خناقات جامدة، وكذا مرة أغضب وامشي واسيب له البيت وبرضه مفيش فايده كان مصر يهزأني ويجرح مشاعري قدام الناس بسبب العقدة اللي كانت عنده من التعليم) "الحالة رقم 8".

وتتفق تلك النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أنه إذا انخفضت مهارة الزوج عن الزوجة وهو يحاول أن يضفي الشرعية على سلطته فقد يقسوا على زوجته. وأن التوتر المتزايد الذي يعاني منه الزوجين يؤدي إلى وجود مشاعر سلبية من الجانبين وتظهر في عدم الرضا وتتحول إلى تبادل الاتهامات وبالتالي مزيداً من الإيذاء والأفعال اللاإرادية[581].

([580])عبد الوهاب جودة عبد الوهاب: الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، مرجع سابق، ص ص 256: 257.

([581]) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص30.

كذلك، فقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أنه عندما يكون هناك فارقاً في المستوى التعليمي والاجتماعي بين الزوجين لصالح الزوج يعد ذلك من أهم الأسباب التي تؤدي إلى كراهيته للزوجة وإقدامه على الطلاق المبكر نظراً لشعوره بوجود فجوة (هوة) كبيرة بينه وبين الزوجة في أساليب التفكير والمستوى الاجتماعي وعدم قدرته على التفاهم مع الزوجة أو خلق أي نوع من أنواع الارتباط الفكري أو الوجداني بينهما.

ويتأكد ذلك من أقوال هذه المطلقة:

(أنا طليقي اكمنه كان معاه دبلوم وغني، كان متنطط عليا أوي، وماكانش بيعجبه كلامي خالص، عشان كده كنت على طول بسكت كنت بخاف اتكلم أغلط في الكلام عشان اكمني مش متعلمة، بس الحمد لله بعرف أقرأ وأكتب، هو بقى كان على طول بيقولي إنتي عمرك ماادتيني رأيك في أي حاجة خالص، أنا حاسس إني متجوز نفسي، أنا مش قادر اتفاهم معاكي، احنا لازم نسيب بعض، وفعلاً طلقني بعد سنة واحدة من الجواز) "الحالة رقم 15".

ويمكن تفسير ذلك بأن مدى التوافق والتفاهم بين الزوجين خلال السنوات الأولى من الزواج يتوقف على طبيعة العناصر الثقافية المرتبطة بكل من الزوجين، من حيث اختلاف العادات والتقاليد بينهما، والاختلافات في طرق التفكير أو التفاهم حول القرارات الأسرية، ومن هنا فإن اختلاف المستوى الثقافي بين الزوجين وعدم التوافق بينهما قد يؤدي إلى شعور أحد الطرفين بعدم الارتياح للآخر، إما لعدم التعرف على بعضهما قبل الزواج بمدة كافية، أو لعدم الرضا الكامل بالآخر، أو للإجبار على الزواج منه، مما يؤدي إلى حدوث الطلاق المبكر.

يضاف إلى ما سبق أنه قد أوضحت غالبية حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات وعددهن سبعة وعشرون حالة باستثناء حالات ثلاثة فقط (حالة2، 16، 17) أنهن كن يعانين من قسوة وعنف وسوء معاملة الأزواج لهن وأن هذا كان سبباً هاماً من أسباب طلبهن للطلاق أو الخلع، موضحات أنه لم يكن هناك تفاهم أو اتفاق بينهن وبين أزواجهن في كثير من الأمور سواء تلك الخاصة برعاية الأبناء وتربيتهم

أو الخاصة بالزوج والزوجة، مما ترتب عليه كثرة الخلافات أو المشاكل التي كانت تنشب داخل الأسرة والتي كان السبب فيها غالباً هو أسلوب المعاملة القاسية من جانب الأزواج الذين كانوا يلجأون دائماً إلى الإساءة اللفظية والبدنية معاً كأداة للتعامل مع هؤلاء الزوجات، حيث تعرضت جميع هذه الحالات للعديد من الممارسات العنيفة من جانب الأزواج والتي أخذت في الغالب شكل السب والضرب المبرح بصفة مستمرة أو متكررة، وكذلك الطرد من منزل الزوجية، حتى أنه قد وصلت بعض صور العنف التي كان يمارسها هؤلاء الأزواج ضد زوجاتهن إلى حد جلد الزوجة بالحزام أو ضربها بآلة حادة أو تعذيبها بصعقها بالتيار الكهربائي.

ويتأكد ذلك من أقوال هذه الحالات:

(أنا جوزي كان دايماً بيشتمني وبيضربني على أتفه الأسباب وخصوصاً بقى لما أتخانق مع أمه، لدرجة أنه ساعات كان بيضربني بالحزام أو بأي حاجة تقع في إيده، وحاول مرة يكهربني بالكهربا هو وإخواته، وكذا مرة طردني من بيتي أنا والعيال في نص الليل، عشان كده أنا كنت هاسيبه حتى من قبل ما يخوني لأني كنت كرهته بسبب معاملته ليا) "الحالة رقم 5".

(أنا جوزي ده كان ساعات يبقى كويس، وساعات كان يضربني ويشتمني من غير أي سبب، يتلكك على أي حاجة، على كوباية شاي، على لقمه، ويقوم يضربني، مرة ضربني بحديدة على دراعي وحبسني في الأوضة، ومرة خبط دماغي في الحيطة، ومرة ضربني بالكازلك في إيدي، وكان لما يضربني لازم يورم لي وشي ودراعي، كأنه كان بيضرب واحد صاحبه، أو راجل واقف قدامه عشان كده أول ما عرفت إني حامل منه تاني سقطت نفسي على طول، لأني كنت كرهته وحطيت في دماغي إني لازم أطلق منه وطبعاً لما أخرج من الجوازه دي بعيل واحد غير لما أخرج بعيلين) "الحالة رقم 10".

ويجدر التأكيد هنا إلى تطابق دلالة تلك الأقوال مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي أوضحتها أبحاث الطلاق في المجتمعات الأوروبية والتي أشارت إلى أن لجوء الأزواج إلى العنف البدني يعد عاملاً أساسياً لطلب الطلاق من جانب الزوجات اللاتي

تنمو لديهن نتيجة لذلك العنف قيماً سلبية تجاه أزواجهن وأسرهن [582].

كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع إحدى التحليلات الاجتماعية الأخرى التي ترى أن العنف سلاح قوي في الحرب بين الجنسين، حيث أن العنف يعد دائماً أحد الوسائل الأساسية التي يلجأ إليها الرجل لفرض سيطرته، وفي هذا الصدد يرى مؤيدو الحركات النسائية أن كل من التصنيع والتكنولوجيا الحديثة قد فرضت الفكرة الخاصة بامتياز أو تفوق الرجل على المرأة، ومن هنا فقد أصبح العنف أداة متكررة لحصر النساء وعودتهن إلى الأسرة والبيت، كما أصبح الرجل يستخدم أساليب متعددة من العنف، ومن أكثرها القسوة البدنية، رغبة منه في أن يحط أو يقلل من شأن المرأة التي أصبحت تتحداه بالتفوق عليه، أو للانتقام من المرأة بوجه عام. ويرى البعض أن حل مشكلة العنف هذه يتمثل في منح المظلومين مشاركة عادلة في الثروة والقوة. وبذا يمكن تسخير قوة المجتمع للحد من العنف، مما يترتب عليه زيادة احترام الناس للمجتمع، وكذلك زيادة اتجاهاتهم نحو الالتزام بالقانون[583].

هذا وقد أوضحت بعض هذه الحالات أنهن قد لجأن لمرات عديدة إلى الأهل أو الأقارب طلباً للحماية من قسوة الزوج وعنفه وسوء معاملته، ولكنهن لم يجدن الحماية أو المساندة الكافية سواء المعنوية أو المادية من جانب أسرهن، بل كانت الأسرة تجبرهن دائماً على العودة إلى الزوج والاستمرار في الحياة الزوجية، وذلك لتربية الأولاد (حالة 3، 5، 10، 12، 13، 18، 23، 25، 28)، مما يعني تخلي الأهل عن بناتهن وعدم مساندتهن في حل تلك الخلافات الزوجية، اعتقاداً منهم أن الزوجة لزوجها في نهاية المطاف مهما كان حجم المشاكل الزوجية أو درجة تطورها.

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية الأخرى التي ترى أنه على الرغم من التغيرات التي طرأت على أوضاع المرأة في المجتمع الحديث، فإن طبيعة

([582]) Gelles, RJ, Abused Wives: Why do they stay? Journal of marriage and the family,1976, P.38.

([583]) Coleman, JW. And cressey, DR, Social problems, Ny: Harper and porn, publishers, 1987.

العلاقة التي تحكم المرأة بالرجل داخل الأسرة لا تزال تسيطر عليها بقايا علاقات العبودية التي نشأت تاريخياً مع ظهور الملكية الخاصة وسيطرة الحضارة الذكورية في ظل سيادة النظام الأبوي الذي أعطى للرجل السلطة المطلقة وفرض على المرأة الخضوع بالقوة [584].

بالإضافة إلى ذلك فقد كشفت الدراسة الميدانية للمطلقات من حديثي الزواج عن عاملاً هاماً آخر من عوامل حدوث الطلاق المبكر وهو الخيانة الزوجية، حيث أوضحت بعض حالات الدراسة وعددها أربعة حالات، أن السبب الأساسي في قيامهن بإنهاء العلاقة الزوجية سواء بالطلاق أو الخلع هو وجود علاقات نسائية للأزواج خارج إطار الزواج وخيانتهم لهن، الأمر الذي أدى إلى شعورهن بالكراهية الشديدة لأزواجهن والإصرار على وقوع الطلاق لعدم قدرتهن على الاستمرار في العلاقة الزوجية بعد حدوث الخيانة (حالة 2، 5، 6، 12).

ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالات:

(أفظع شيء في الدنيا، أن الست تعرف أن جوزها بيخونها، وتتأكد من الخيانة دي بنفسها، أنا عرفت أنه بيخوني لما سمعته في التليفون بيكلمها من ورايا ولاقيته بقاله فترة ماشي معاها وأنا نايمة على وداني، واتأكدت لما راقبته وشوفته بعيني وهو داخل شقتها كان بيقولي في رمضان أنا رايح أصلي التراويح، وهو كان بيروح لها في بيتها عشان هي كانت مطلقة وعايشة لوحدها، ولما واجهته ما أنكرش فطلبت منه الطلاق رفض، فصممت على الطلاق واطلقت فعلاً، وعلى فكره أنا كنت ممكن أسامحه في أي حاجة تانيه إلا موضوع الخيانة ده، لأنه جرح كرامتي وكبريائي وخلاني كرهته وعلى قد ما كنت بحبه على قد ما كنت مش قادرة أبص في وشه، أو أسمع سيرته) "الحالة رقم 2".

(أنا كنت مرة عند أخويا ورجعت فجأة للبيت في وسط النهار عشان آخد شئ

([584]) ليلى عبد الوهاب: تغير أدوار المرأة وتطور المجتمع، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مايو- سبتمبر 1978، ص ص 138: 139.

نسيته لاقيت جوزي مع واحدة تانية في أوضة نومي، وعلى سريري، ساعتها خرجت من بيتي على بيت أهلي وأنا مصممة على الطلاق، مفيش غيره في دماغي، كنت حاسة أن دماغي بتغلي والطلاق هو الحاجة الوحيدة اللي هاتهديني وتطفى النار اللي جوايه، وفي يومها فعلاً كنت مطلقه منه) "الحالة رقم 5".

كذلك، فقد كشفت الدراسة الميدانية لحالات الدراسة من المطلقات والمختلعات عن تأثير تعدد الزوجات أو زواج الزوج بأخرى في حدوث عدم الاستقرار الزواجي ووقوع ظاهرة الطلاق المبكر، حيث أوضحت ثلاثة من حالات الدراسة أن قيامهن بطلب الطلاق أو الخلع من أزواجهن كانت نتيجة لقيام أزواجهن بالزواج من أخريات، وذلك دون علمهن مع عدم وجود ما يبرر ذلك في ظل قيامهن بواجباتهن الزوجية على أكمل وجه على حد تعبيرهن (حالة 16، 17، 23).

ويتأكد ذلك من أقوال هذه الحالات:

(أنا أول ما عرفت إن جوزي اتجوز عليا أخذت قرار الانفصال ورفعت قضية خلع على طول لما رفض يطلقني، لأني طبعاً مستحيل اقبل إني يكون ليا ضرة وخصوصاً إن مفيش مبرر لجوازه، الحمد لله أنا ماكنتش مقصره معاه في أي حاجة، وكمان أنجبت له الولد، هو عمل كده عشان يرضي أمه اللي كانت كرهاني لأنه اختارني بنفسه من غير إرادتها، وكمان عشان هما ناس صعايدة أمه كانت مؤمنة بحق ابنها في التعدد وخصوصاً أنه كان ميسور مادياً) "الحالة رقم 17".

(أنا أطلقت من جوزي عشان اتجوز عليا واحدة تانيه بعد 4 سنين جواز كنت عايشة معاه فيهم على الحلوة والمرة، والمرة قبل الحلوة وبعد ما خلفت منه ولدين وكنت قايده له صوابعي العشرة شمع، لاقيته اتجوز عليا عرفي ولما عرفت كتب عليها رسمي وجابها لي تعيش معايا في البيت ولما قلت لأ طردني من البيت أنا وولادي من غير ولا مليم، وما عملش حساب حتى لصلة القرابة اللي بينا إن أنا بنت خاله، وده خلاني كرهته أكتر وطلبت الطلاق واطلقت منه على طول، ومن ساعتها وأنا عايشة في بيت أبويا وهو اللي بيصرف على عيالي) "الحالة رقم 23".

ويمكن تفسير ذلك بالتغيرات القيمية الجديدة المصاحبة للتحولات الاجتماعية في

ظل العولمة، حيث أصبح من السهل على الرجل والمرأة الزواج دون علم الزوجة الأولى وعندما تعلم، يضطر الرجل إلى طلاق الثانية، أو الأولى ثم يعتاد على الزواج بالطرق السريعة السائدة الآن، ومن ثم يسهل الطلاق، ويسهل عملية تخلي الزوج أو الزوجة عن الرابطة الزوجية وتحلل الأسرة مبكراً.

أيضاً فقد أوضحت الدراسة الميدانية لحالات الدراسة جانباً هاماً من جوانب دراسة هذه الظاهرة وهي أن الإقامة المشتركة للزوجين مع أهل الزوج غالباً ما تؤدي إلى سوء العلاقة وحدوث الكثير من المشكلات الأسرية بين الزوجة وأهل الزوج، الأمر الذي يؤثر بدوره سلباً على العلاقة بين الزوجين ويؤدي إلى حدوث النزاع والشجار المستمر بينهما مما قد ينتج عنه وقوع الطلاق. (حالة5، 14، 17، 18، 20، 22، 25).

ويتأكد ذلك من أقوال هذه الحالات:

(كل المشاكل اللي حصلت بيني وبين جوزي كان سببها أهله، أصل احنا كنا عايشين معاهم في بيت واحد، صحيح احنا في شقة، وهما في شقة، لكن كانوا عايزني على طول أفضل معاهم، عشان أطبخ لهم وأنضف لهم الشقة، وكانت أمه واخواته البنات كل ما ينزل أجازة يسلطوه عليا عشان يتخانق معايا وفعلاً كان على طول بينصر أمه عليا، ويضربني ، ومرة أخوه وأمه ضربوني وهو مسافر وبرضه لما رجع نصرهم عليا وطلعني أنا اللي غلطانه مش هما، عشان كده طلبت منه كثير إنه يجيب لي شقة تانيه بعيد عن أهله لكن هو رفض وقالي اللي مش عجبه الباب يفوت جمل، فطبعاً كنت لازم أطلق لأن الحياة بقت مستحيلة) "الحالة رقم 18".

(أنا كنت متجوزة مع حماتي في نفس الشقة، وكانت بتدخل بيني وبين جوزي في كل حاجة حتى في العلاقة الزوجية، كان زوجها متوفي وكانت فاضية ومتفرغة تماماً ليا، وكانت بتغير على ابنها مني وخصوصاً أنه الابن الوحيد ليها، وكمان كانت مسيطرة على كل شئ حتى على شخصية ابنها، كانت شخصية جوزي ده مغيبة تماماً أمام والدته، عشان كده ماكنتش حاسة إني أنا متجوزة من راجل له كيانه الخاص وشخصيته المستقلة، كنت حاسة إني متجوزة أمه مش متجوزاه هو، وده اللي خلاني

أرفع قضية خلع بعد شهرين اتنين بس وأخلص من الجوازه دي بسرعة) "الحالة رقم 20".

يتضح مما سبق أن هناك العديد من الأسباب والدوافع التي دفعت بالزوجات مبكراً إلى اللجوء إلى إنهاء العلاقة الزوجية سواء بالخلع أو التطليق، وقد تمثلت تلك الأسباب في سوء معاملة الزوج ولجوءه إلى الإيذاء البدني والاعتداء المتكرر على الزوجة بالضرب (حالة1، 3، 4، 5، 7، 8، 9، 10، 11، 18،14، 20، 21، 22، 24، 26، 27، 28)، وعدم الإنفاق على الأسرة إما بسبب عدم القدرة على الإنفاق نتيجة لبطالة الزوج (حالة 3، 14، 21، 28) أو قلة الدخل وعدم كفايته نتيجة للعمل الموسمي المتقطع للزوج (حالة 10)، أو بسبب بخل الزوج الشديد رغم توفر القدرة المادية (حالة 1، 13، 24)، كذلك طمع الزوج ورغبته في الاستيلاء على ممتلكات الزوجة من مال أو عقارات يعد سبباً هاماً للطلاق المبكر (حالة 4)، كذلك فإن تعاطي الزوج للمخدرات والمسكرات وإنفاقه المبالغ الطائلة على ذلك، ومحاولته الاستيلاء على أموال الزوجة لإنفاقها على ملذاته الخاصة يعد أحد الأسباب المؤدية إلى وقوع الطلاق المبكر (حالة 3، 10، 12، 25، 27)، وأيضاً الضعف الجنسي أو العجز الجنسي الجزئي أو الكلي للأزواج (حالة 7، 19، 29، 30)، كذلك عدم الإنجاب سواء من جانب الزوج (حالة 8) أو من جانب الزوجة (حالة 16)، وتعدد الزوجات أو الزواج بأخرى (حالة 16، 17، 23) يضاف إلى ذلك أيضاً بعض الأسباب الأخرى مثل ضعف شخصية الزوج وعدم تحمله للمسئولية والخلافات المستمرة مع أهل الزوج (حالة5، 12، 14، 18، 20، 21، 22، 23، 25، 26)، وعدم التكافؤ في المستوى التعليمي والثقافي بين الزوجين أو عدم التوافق الفكري (حالة 15). وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي أن عنف الأزواج ولجوئهم المستمر إلى ضرب الزوجات وإهانتهن يعد من أهم وأول الأسباب التي تؤدي إلى انتشار حالات الطلاق المبكر بين حديثي الزواج.

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن اعتداء الزوج المتكرر على الزوجة بالضرب وإهانتها يعد سبباً رئيسياً في قيام الزوجة برفع دعوى

الخلع أو الطلاق للضرر، وأنه يأتي في مقدمة الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الشجار المستمر والصراع بين الزوجين مما ينتج عنه احتدام الخلافات وتفاقمها وعجز الزوجين عن مواجهة تلك المشكلات وإنهائها مما يصل بهم في النهاية إلى استحالة العشرة واستمرار الحياة معاً، ومن ثم تكون هناك ضرورة ملحة لإنهاء العلاقة الأسرية[585].

كما تعطي هذه النتيجة الأخيرة دلالة أخرى هامة مؤداها أنه تتنوع الأسباب أو العوامل التي تقف وراء انتشار ظاهرة الطلاق المبكر داخل المجتمع المصري لتشمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مما يعني عدم القدرة على الاقتصار على نوع واحد فقط من هذه العوامل في تحديد أو تفسير أسباب تزايد حالات الطلاق بين حديثي الزواج نظراً لتساند تلك العوامل وتشابكها في تفسير تلك الظاهرة بوصفها واحدة من المشكلات الاجتماعية التي لا يمكن دراستها عن طريق تجزئة أو تقسيم العوامل المتحكمة فيها أو المفسرة لها.

كذلك فقد كشفت الدراسة الميدانية للمطلقات والمخالعات من حديثي الزواج عن وجود العديد من مظاهر انحلال أو تصدع الزواج خلال فترة ما قبل وقوع الطلاق أو الخلع والتي من أهمها هجر منزل الزوجية سواء من جانب الزوج (حالة 12، 19)، أو من جانب الزوجة (حالة 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 10، 11، 13، 16، 17، 18، 20، 21، 22، 25، 26، 29، 30) وطرد الزوجة من المسكن (حالة 23، 28)، والتهديد بالطلاق (حالة 9، 15) ، وبلاغات ومحاضر تعدي بالضرب ضد الزوج (حالة3، 14، 24، 27)، وقد أوضحن جميعهن أن هذه الفترة قد شهدت محاولات عدة للصلح بينهن وبين أزواجهن من جانب الأهل والأصدقاء إلا أنها قد باءت بالفشل. ومن ثم فإن هؤلاء المطلقات جميعهن لم يلجأن إلى إنهاء العلاقة الزوجية أو رفع دعوى طلاق للضرر أو خلع إلا بعد أن استنفذن كل السبل لاستمرار الحياة الزوجية.

([585]) نادية حليم سليمان: الآثار الاجتماعية للخلع، دراسة مقارنة بين الخلع والتطليق، مرجع سابق، ص ص 38: 39.

أيضاً فقد كشفت الدراسة الميدانية عن نتيجة أخرى تمثل جانباً هاماً في دراسة هذه الظاهرة، وهي أن جميع حالات الدراسة من المطلقات باستثناء حالة واحدة فقط (حالة 15) كن أصحاب قرار الطلاق، إلا أن البعض منهن قد وجد معارضة شديدة من جانب الأهل عند قيامهن برفع دعاوى الطلاق أو الخلع، وخاصة من جانب أهالي المختلعات، حيث أكد غالبيتهن (حالة3، 9، 14، 20، 22، 25، 28) وجود معارضة من جانب الأهل عند قيامهن برفع دعاوى الخلع بسبب موقفهم المتشدد من قضية الخلع وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي أنه على الرغم من أن الزوجة في الحالتين تطلب إنهاء العلاقة الزوجية إلا أن رفع دعوى الطلاق لا زال مقبولاً عن رفع دعوى الخلع، فما زالت الثقافة السائدة لا تقبل أن يكون إنهاء العلاقة الزوجية بقرار من الزوجة فصاحب هذا القرار دائماً هو الرجل لاسيما في الريف ومحافظات الوجه القبلي، حيث يمكن أن يصل هذا الرفض إلى اعتبار طلب المرأة الطلاق من قبل الفعل الحرام، وأنه يتعارض مع حياء المرأة، ورغم وجود الحالات التي تحتفظ فيها المرأة بالعصمة في يدها منذ زمن طويل، إلا أن ذلك لم يكن في أي وقت مقبولاً بين السواد الأعظم من المجتمع، ويظل قاصراً على فئات بعينها، أما وقد أصبح الأمر متاحاً أمام الجميع فهذا ما وجه صدمة لهذه المفاهيم السائدة وأحدث ردود فعل غاضبة ورافضة ومستاءة، بل وحتى الطلاق الذي يقع بإرادة منفردة من الزوج، فإن اللوم فيه غالباً ما يوجه إلى المرأة متهماً إياها بأنها لم تحافظ على بيتها ويحوطها المجتمع بنظرات احتقار واستهجان وشك وريبة، فيرصد تحركاتها، ويقيد حريتها، في مقابل الرجل المطلق الذي غالباً ما يرثي له المجتمع نظراً لخسائره المادية التي تكبدها في زواج غير موفق.

أما فيما يتعلق برد فعل أزواجهن عند قيامهن بطلب الطلاق فقد أكدن جميعهن بنسبة

(100%) رفض الأزواج في البداية الاستجابة لطلبهن هذا، وذلك لأسباب متعددة منها الاعتقاد بأن قرار الطلاق ليس من حق الزوجة (حالة 2، 4، 9)، أو الحرص على البيت ومستقبل الأولاد (حالة11، 13، 16، 17، 23، 25، 27)، أو العناد (حالة 5،

6، 7، 8، 10، 12، 14، 18، 19، 20، 21، 22، 24، 26، 28)، أو الشك في الزوجة والاعتقاد بأنها على علاقة برجل آخر (حالة 1، 3)، هذا بخلاف الحالة رقم (15) والتي طلقت بقرار من الزوج. هذا وقد أوضحت حالتان من حالات الدراسة أنه قد كان لأزواجهن ردود فعل عنيفة تجاه طلبهن للطلاق، وذلك في محاولة لإثنائهن عن التفكير في الطلاق، إلا أن ذلك لم يجدي معهن نفعًا نظراً لإصرارهن على وقوع الطلاق.

ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالات:

(أول ما طلبت الطلاق من جوزي رفض وهددني إنه هايرمي على وشي ماية نار وأنه مستعد يعمل أي حاجة فيا لو اطلقت منه، لكن أنا طبعاً ماخفتش وصممت على الطلاق ورفعت عليه قضية خلع واطلقت بالمحكمة غصب عنه) "الحالة رقم 6 ".

(أنا جوزي ماكانش عاوز يطلقني أبداً، كان أهون عليه يموت وما يطلقنيش، وفضل يحاول معايا مدة طويلة أن أرجع في كلامي، لكن أنا ما وافقتش، ولما لاقاني مصممة على الطلاق، عور راسه وإيده بالموس عشان ماسيبهوش، بس برضه أنا مارجعتش في كلامي وجبت إخواتي الصبيان وعمامي وضغطوا عليه لغاية ما طلقني) "الحالة رقم 10".

ويمكن تفسير ذلك بأن التحولات الاجتماعية الجديدة عالمياً ومحلياً، والسعي نحو تحقيق وتمكين المرأة من حقوقها، خاصة التعليم، أدى إلى زيادة وعيها بحقوقها ومسئولياتها، وفرصها في الحياة، وإدراكها للضغوط الواقعة عليها، إضافة إلى زيادة درجة وعيها الحقوقي والقانوني، مما يؤدي إلى تغير نظرتها إلى الطلاق، ومن ثم اللجوء إلى اتخاذ قرار الطلاق المبكر، أفضل من الاستمرار في حياة عائلية غير مستقرة، يساعد على ذلك خروجها إلى العمل وقدرتها على إعالة نفسها، وإعالة أبنائها.

أما فيما يتعلق بآثار هذا الطلاق المبكر على المطلقات، فقد أوضحت جميع حالات الدراسة بنسبة (100%) أن أكثر الأضرار الناتجة عن تفكك الأسرة مبكراً نتيجة

الطلاق كانت من نصيبهن وقد أحدثت تأثيراً بالغاً عليهن، حيث أكدت غالبية حالات الدراسة من السيدات المطلقات والمخالعات أن العامل الاجتماعي الثقافي المتمثل في النظرة الدونية من قبل أفراد المجتمع للمطلقة بصفة خاصة يمثل توتراً عصبياً لدى المطلقة ويؤدي إلى إحساسها بأنها كائن غريب، وأن هذا البعد كان هو العامل الأساسي بجانب وجود الأبناء المؤدي إلى تحمل الزوجة للضغوط والحفاظ على الأسرة قبل وقوع الطلاق (حالة3، 6، 9، 10، 14، 15، 16، 17، 27، 28)، أما البعض الآخر منهن فقد أكدن أن العامل المادي من أهم العوامل المؤثرة على حياتهن بعد الطلاق، متمثلاً ذلك في العوز المالي الذي ظهر نتيجة لغياب الزوج (حالة 2، 8، 12، 13، 18، 23، 24، 25، 26، 29)، وبالإضافة إلى ذلك فقد أكدت بعض الحالات القليلة على وجود بعض الأضرار النفسية المتمثلة في الاكتئاب والقلق والتوتر والانسحاب من الحياة الاجتماعية والعزلة والاضطراب في التفكير والخوف من المستقبل، والخوف على الأطفال من عدم القدرة على الوفاء باحتياجاتهم الأساسية (1، 4، 5، 7، 11، 19، 20، 21، 22، 30).

ويمكن تفسير حدوث تلك الأضرار النفسية بأنه غالباً ما يحدث بعد وقوع الطلاق المبكر واستقلال المطلقة بحياتها أن تبدأ بالمحاسبة الذاتية ومراجعة مواقفها السابقة، بالإضافة إلى تبنيها لبعض المواقف كعدم الزواج ثانية لفشل التجربة الأولى، أو الزواج ثانية والاستفادة من أخطاء التجربة الأولى، مما يولد لديها بعض المفاهيم والمعتقدات والأحلام التي غالباً ما تظهر في صورة آلام وانسحاب واضطرابات نفسية وتمزق في المشاعر، هذا فضلاً عن دخولها في إجراءات طويلة لمتابعة إنهاء إجراءات الطلاق، مما ينعكس بالسلب على علاقاتها بالآخرين ورؤيتها الموضوعية للأشياء.

كذلك فقد كشفت الدراسة الميدانية للمطلقات من حديثي الزواج عن عدم شعور أياً منهن بالندم لاتخاذ قرار الطلاق أو المساهمة فيه، وعن شعور الغالبية منهن بالارتياح بعد الاستقلال بالطلاق، وذلك بخلاف بعض الحالات القليلة اللاتي أوضحن أن تفكك أسرهن وإنهائها يمثل لهن أكبر فاجعة في حياتهن، باستثناء بعض الحالات ممن كانت

تخطط مسبقاً لإنهاء حياتها الزوجية وحصولها على الطلاق (حالة3، 5، 8، 10).

وتتفق هذه النتيجة مع بعض التحليلات الاجتماعية التي ترى أن الطلاق يؤثر تأثيراً بالغاً على المرأة، رغم تغير بعض قيم الزواج والطلاق لديها وأن أخطر الأضرار تتمثل في الأضرار النفسية متمثلة في الاضطرابات النفسية نتيجة اللوم الذي تتعرض له من المجتمع باعتبارها مصدر انهيار الأسرة وهذا القلق والتوتر النفسي يصل إلى حد الانهيار العصبي، لاسيما بين المطلقات اليتامى، والتي لم تجد لها مأوى مما يعرضها للانحراف، إضافة إلى الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والمتمثلة في زيادة الأعباء الاجتماعية والاقتصادية على أسرتها، وأن هذه الأضرار لا تقتصر على فئة معينة من النساء، وإنما تشمل المستويات التعليمية المختلفة وذوي المهن المختلفة. وهذا يفسر العامل الثقافي المتمثل في العادات والتقاليد المصرية والعربية والتي ما زالت تمثل عاتقاً أمام الطلاق، وتمثل ضغطاً على شخصية المطلقة بالذات[586].

أما فيما يتعلق بتأثير الطلاق على الأبناء فقد أوضحت غالبية حالات الدراسة عدم إدراك أبنائهن لواقعة الطلاق نظراً لصغر السن (حالة 1، 2، 4، 5، 9، 10، 11، 12، 14، 15، 17، 18، 20، 21، 22، 26، 27، 29)، أما عدد قليل منهن فقد أكدن أنه كان للطلاق بعض الآثار السلبية على الأبناء والتي تمثلت في حدوث بعض الاضطرابات النفسية نتيجة لضعف الرعاية الأبوية لهم، وتدهور صحتهم، وانخفاض روحهم المعنوية، والانخراط في البكاء واليأس، والتمرد على سلطة الأم، إلا أنهن قد أوضحن أنه بمرور الوقت وتقدم الأطفال في العمر قل وقع الطلاق وتأثيره على الأطفال نتيجة لتكيف الأطفال مع الوضع الجديد وإدراكهم لعملية الطلاق (حالة 3، 6، 13، 23، 24، 25، 28).

وتتفق هذه النتائج مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي تؤكد على أن هناك أضراراً اجتماعية ونفسية يواجهها الأبناء نتيجة لحدوث الطلاق، الذي أنهى مظاهر الحنان والانسجام الذي كانوا يعيشونه، وهذه الاضطرابات تتمثل في القلق

([586]) المرجع السابق، ص 57.

والاضطرابات النفسية وعدم قدرتهم على التوافق مع الحياة الاجتماعية، كما أن الأطفال هم الضحية الأولى للطلاق لكونه يلازمهم طوال حياتهم مما يؤدي إلى ضعف شخصيتهم. وتتمثل الآثار التي يتركها الطلاق على الأبناء في اتصافهم بالعنف والسلوك الإجرامي والخوف والتأخر الدراسي كما تتكون لديهم تصورات عدائيه تجاه الأسرة والزواج، خاصة إذا كانوا يعيشون مع زوج الأم، أو زوجة الأب[587].

هذا وقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية لحالات الدراسة من المطلقات والمخالعات فيما يتعلق بترتيبات الإقامة بالنسبة لهن ولأطفالهن، أن الغالبية العظمى من حالات الدراسة وعددهن سبعة وعشرون حالة يقمن مع الأهل هن وأبنائهن منذ وقوع الطلاق، ورغم ميل بعضهن إلى الاستقلال بالمسكن، إلا أنهن لم يستطعن الإقامة بمفردهن وذلك إما لرفض الأهل السماح لهن بالإقامة المستقلة، أو لعدم قدرتهن المادية على توفير مسكن مستقل، في حين أن هناك ثلاثة حالات فقط يقطن في مسكن الزوجية كحاضنات (حالة 3، 4، 9)، وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي أن الغالبية العظمى من المطلقات حديثي الزواج سواء كن حاضنات أم لا يطردن إلى أهلهن دون سكن وأحياناً دون نفقة، وأنه على الرغم من أن عودة هؤلاء المطلقات إلى بيت الأسرة يمثل ضغطاً ماديًا كبيرًا على الأسرة المصرية، إلا أن الثقافة التقليدية لا تسمح للمرأة المطلقة أن تعيش في مسكن مستقل.

كذلك، فقد أوضحت الدراسة الميدانية نتيجة أخرى هامة فيما يتعلق بمسئولية رعاية الأبناء وترتيبات إعالتهم بعد الطلاق، حيث أوضحت بعض حالات الدراسة وعددهن إحدى عشر حالة أنهن المسئولات عن رعاية الأبناء مادياً واجتماعياً (حالة 1، 3، 4، 6، 9، 10، 14، 20، 21، 26، 28) وذلك لامتناع الآباء عن الإنفاق، بينما أوضح البعض الآخر وعددهن أربعة أن الزوج (المطلق) هو الذي يقوم برعاية الأبناء

([587]) عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني: الأسرة على مشارف القرن الواحد والعشرون، الأدوار- المرض النفسي– المسئوليات، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص ص 169: 170.

مادياً (الإنفاق عليهم) (حالة 2، 11، 18، 24)، في حين أكد عدد آخر من حالات الدراسة وعددهن تسعة أن رعاية الأبناء تتولاها أسرهن (أسر المطلقات)، وذلك نظراً لكونهن ربات بيوت لا يعملن وليس لديهن أية مصادر أخرى للدخل (حالة 5، 12، 13، 15، 22، 23، 25، 27، 29). هذا وقد أوضحت الدراسة الميدانية عدم اقتصار عملية رعاية الأبناء على المطلق أو المطلقة أو كليهما أو أسرهم فقط، وإنما توجد منافذ أخرى تقوم بعملية الرعاية وتحمل مسئولية تربيتهم مثل الزوج الجديد للأم (حالة 17).

وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي أن عودة المطلقة إلى بيت الأسرة، غالباً ما يمثل ضغطاً على الأسرة المصرية من الناحية الاقتصادية حيث تتولى مسئولية الإنفاق على الابنة (المطلقة) وأبنائها. كما تعطي هذه النتيجة دلالة أخرى هامة وهي أنه توجد العديد من الانعكاسات السلبية الناتجة عن الطلاق على الأطفال من أهمها ضعف الرعاية المادية والاجتماعية، وانفراد أحد الزوجين (المطلقين) برعاية الأبناء وغالباً ما تكون المطلقة، حيث تضعف درجة السيطرة ويقل التوجيه ويهمل الأبناء نتيجة انغماس من يقوم بالرعاية بتوفير الاحتياجات الأساسية لهم. حيث أن الأطفال غالباً ما تقع في حيرة وصراع بالنسبة لاختياراتهم المعيشية، كما أن الأطفال الذين يعيشون مع الأم فقط يكونون أكثر توتراً وأقل تفاعلاً مع الآخرين، ويعانون من صراعات نفسية واجتماعية أكثر من الأطفال الذين يعيشون مع الأبوين معاً، هذا بالإضافة إلى أن هناك العديد من الاضطرابات السلوكية التي تسود بين الأطفال التي ترعاهم الأم المطلقة، وتتوقف درجة هذه الاضطرابات والانحرافات على دخل الأسرة المعيشية وعدد الأطفال التي ترعاهم الأم المطلقة، كما أن الأسرة التي ترعاها المطلقة يسود بين أبنائها السلوكيات المنحرفة.

أما فيما يتعلق بشبكة العلاقات الاجتماعية الخاصة بالمطلقات وموقف الأقارب والأصدقاء والجيران وزملاء العمل منهن بعد حدوث الطلاق، فقد أوضحت بعض حالات الدراسة من المطلقات وجميع حالات الدراسة من المخالعات أنهن قد واجهن

استنكاراً شديداً وردود فعل قاسية من المحيطين بهن بعد طلاقهن مباشرة، وقد يكون السبب الرئيسي وراء ذلك أن حالات الخلع تأتي بإرادة منفردة من الزوجة، بينما في حالات الطلاق سواء كان ودياً أو بحكم المحكمة فإنه يصدر بموافقة الطرفين (الزوج والزوجة) وفي كلتا الحالتين فإن الاتهامات والتحفظات واحدة سواء كان ذلك في حالات الطلاق أو الخلع وهي الاتهام بسوء السلوك أو لوجود علاقة بآخر وتريد إنهاء العلاقة الزوجية من أجلها (حالة 1، 3، 6، 9، 10، 18، 21، 29)، أو الاتهام بالافتراء والنشوز وخاصة في حالات الخلع (حالة 11، 20، 22، 25، 28)، أو اتهامها بالفشل في المحافظة على بيتها وأبنائها (حالة 13، 14، 15، 17، 23، 24، 26، 27)، ويرتبط الاتهام بسوء السلوك أن تصبح مطمعاً للآخرين وهذا ما يبدو بصورة أكبر أيضاً في حالات الخلع عن حالات الطلاق، هذا بخلاف عدد قليل من حالات الدراسة قد أوضحن أنه لم يكن هناك استنكاراً أو أية ردود فعل سلبية من جانب المحيطين بهن من الأقارب والأصدقاء أو الجيران وذلك لإيمانهم بأن لجوء الزوجة إلى الطلاق هو حق مشروع لها إذا كانت تعاني، وأنه السبيل لكي تعبر المرأة عن رأيها في استمرار حياتها مع الزوج، وأنه الطريق الوحيد لتقليل الأضرار التي تترتب على استمرار الزوجين معاً في حالة تعذر استمرار هذه العلاقة (حالة2، 4، 5، 7، 8، 12، 16، 19، 30).

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن الصورة الشعبية تستنكر مبادرة الزوجة لطلب الطلاق أو الخلع، وتؤكد على استنكار المجتمع والرجل تحديداً ورفضه أن تكون المرأة هي صاحبة القرار في إنهاء العلاقة الزوجية سواء كان ذلك بطلبها للطلاق أو الخلع، وهذا ما يبرر هذه الاتهامات السابقة التي لا تعزو سبباً وراء ذلك سوى سوء السلوك أو افتراض العلاقة بآخر، وأنها تهدم بيدها أسرتها وبيتها[588].

([588]) نادية حليم سليمان: الآثار الاجتماعية للخلع، دراسة مقارنة بين الخلع والتطليق، مرجع سابق، ص 58.

وأخيراً فقد كشفت الدراسة الميدانية لحالات الدراسة فيما يتعلق بالظروف المحيطة بالزواج الثاني لهن وتأثيره على أطفالهن عن قيام بعض حالات الدراسة وعددهن سبعة حالات فقط بخوض تجربة الزواج الثاني وذلك لأسباب متعددة منها الرغبة في خوض تجربة زواج أخرى قد تكون أكثر نجاحاً من الأولى (حالة1، 6، 17) ، أو للرغبة في الاستقرار الأسري والعيش في كنف رجل حتى لا يتعرضن للاتهام بسوء السلوك من قبل المحيطين بهن، وكذلك للتخلص من نظرة المجتمع الدونية إليهن باعتبارهن مطلقات (حالة 10، 15)، أو لوجود ضغط وإلحاح من جانب الأهل نظراً لصغر سن الابنة (المطلقة) ورغبتهم في الاطمئنان عليها ورؤيتها وهي تعيش حياة زوجية سعيدة عوضاً لها عن الزيجة الأولى غير الموفقة (حالة 20، 21).

أما باقي حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات وعددهن ثلاثة وعشرون حالة فقد كشفت الدراسة عن إحجام بعضهن عن الزواج لمرة ثانية، بل ورفضهن لمجرد طرح الفكرة عليهن من قبل الأهل وذلك إما لعدم الرغبة في خوض تجربة الزواج لمرة ثانية، نظراً لما عانيناه من ظروف قاسية وعنف شديد من قبل أزواجهن خلال زواجهن الأول (حالة2، 3، 4، 5، 9، 11، 12، 14، 22، 24، 27، 28، 30)، أو لعدم الرغبة في تربية الأبناء مع زوج الأم لخوفهن مما قد يترتب على ذلك من اضطرابات نفسية ومشكلات اجتماعية خاصة بالتفاعل والتوافق والتكيف من جانب أبنائهن مع الحياة الجديدة ووجود بديل مفاجئ للأب في حياتهم (حالة 13، 18، 23، 25، 26، 29). وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي أن الخوف من خوض تجربة الزواج الثاني إنما يأتي نتيجة لمظاهر وملامح القهر الاقتصادي الواقع على الزوجة المطلقة والمتمثل في تدني الوضع الطبقي لأسرتها وسوء الأحوال المعيشية، وكذلك ملامح القهر الاجتماعي المتمثل في زواجها في سن صغير، وبدون رغبتها، وتحملها لمسئولية الأسرة والأبناء سواء بالإنفاق أو بالرعاية دون أدنى استعداد لذلك، بالإضافة إلى عامل القهر الذي يمارسه الرجل على المرأة في الأسرة، حيث يأتي هذا القهر ليتراكم مع غيره من صور القهر الأخرى، وهنا تظهر حالات الطلاق والخلع المبكر

بل ورفض الزواج لمرة ثانية كرد فعل مضاد لكل أشكال وصور القهر التي تعاني منها المرأة في ظل الكثير من الظروف والأوضاع غير العادلة سواء في الأسرة، أو في المجتمع كله بصفة عامة.

ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالة:

(أنا مستحيل أتجوز تاني، أنا خلاص كرهت الرجالة كلها، وعمري ما هافكر أكرر التجربة دي تاني، أنا دلوقتي بفكر بس في ولادي، هما كل حياتي وبحاول أربيهم كويس، ربنا يخليهم ليا ويكبروا ويعوضوني عن اللي شوفته مع أبوهم) "الحالة رقم 3".

وبعد، فلقد تبين من خلال عرض الملامح والسمات المختلفة لظاهرة الطلاق المبكر كما كشفت عنها الدراسة الميدانية، أن ظاهرة الطلاق المبكر تتعدد أشكالها وآلياتها وذلك تبعاً لتعدد العوامل والأسباب المؤدية إليها، وأن استمرار ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج وزيادة معدلاتها يوماً بعد يوم يعكس وجود العديد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعاني منها البنية الداخلية للمجتمع، والتي تنتج عن عوامل داخلية وخارجية لا يمكن تجاهلها عند مواجهة هذه الظاهرة وإيجاد الحلول اللازمة لها. وهو ما سيتضح تفصيلياً في الفصل التاسع الخاص بالعوامل والأسباب المجتمعية المؤدية إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر داخل المجتمع المصري، وذلك من واقع الدراسة الميدانية أيضاً.

بشكل عام يمكن القول من عرض الملامح العامة لظاهرة الطلاق المبكر وأبعادها المختلفة ما يلي:

- أوضحت الدراسة الميدانية أن الطلاق المبكر غالباً ما يكون رد فعل لما تعيش فيه الزوجات من ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية سيئة، وما يتعرضن له من إساءة بدنية وسوء معاملة من قبل أزواجهن.
- كشفت الدراسة الميدانية عن ارتباط ظاهرة الطلاق المبكر ببعض الظروف الاجتماعية الظالمة كالزواج المبكر، وإجبار الفتاة على الزواج.
- أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك حالات الطلاق المبكر غالباً ما تكون نتاجاً

obeikandl.com

لعدم التكافؤ في المستوى التعليمي بين الزوجين، والخيانة الزوجية، وتعدد الزوجات، والإقامة المشتركة وتدخل الأهل في الحياة الزوجية.

– أكدت الدراسة الميدانية أن الظروف الاقتصادية الصعبة وتدني مستوى المعيشة نتيجة لضعف المرتبات وندرة فرص العمل، وغلاء الأسعار بالإضافة إلى بخل الزوج وعدم رغبته في الإنفاق تعد من أهم أسباب الخلافات الزوجية ووقوع ظاهرة الطلاق المبكر بين حديثي الزواج.

obeikandl.com